

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد العادي الرابع

مضبطة الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الثلاثاء

3 صفر سنة 1436هـ

الموافق 25 نوفمبر 2014م



دولة الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسل
منذ بدء الحياة النيابية
[524 / ف 15 / د]

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

(مضبطة الجلسة الثالثة)

المعقودة يوم الثلاثاء 3 صفر سنة 1436هـ
الموافق 25 نوفمبر سنة 2014م



المحتويات

البند	الموضوع	رقم الصفحة
	- الافتتاح وكلمة معالي الرئيس :	6
الأول	الاعتذارات	5
الثاني	التصديق على مضبطة الجلسة الثانية 2014/11/11م:	7
	- صدق المجلس على المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	7
الثالث	الرسائل الصادرة إلى الحكومة :	7
	1. رسالة صادرة بشأن الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي	7
	2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية	8
	- إحاطة المجلس علما بهذه الرسائل	9
الرابع	الأسئلة :	9
	1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. محمد مسلم بن حم العامري حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج "	9
	- تلاوة نص السؤال	9
	- تلاوة الرد الكتابي وتعقيب سعادة العضو على الرد واكتفائه به	9
	2. سؤال موجه إلى معالي / مريم خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة "	11
	- تلاوة نص السؤال	11
	- تلاوة رسالة معالي الوزيرة والتوضيح أن السؤال من اختصاص وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال وتحويله إلى وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع	12
	3. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش - وزير العمل من سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي حول " الاجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل	14



تابع / ... المحتويات

البند	الموضوع	رقم الصفحة
	- تلاوة نص السؤال	14
	- تلاوة رسالة الاعتذار عن عدم حضور الجلسة وكذلك تلاوة الرد الكتابي وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	14
	4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين	17
	- تلاوة نص السؤال	17
	- تلاوة رسالة الاعتذار عن عدم حضور الجلسة وطلب تأجيل الرد على السؤال وتعقيب سعادة العضو وطلبه إدراج السؤال على جدول الجلسة القادمة	17
	5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة	18
	6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع"	19
	- تلاوة نص السؤالين بناء على طلب معالي الوزير	19
	- رد معالي الوزير شخصياً على كل سؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	19
الخامس	الموضوعات العامة :	28
	- مناقشة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية	28
	- تلاوة نص الموضوع وأسماء مقدمي الطلب	28
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة	30
	- كلمة معالي الوزير في شأن الموضوع	32
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي الوزير عليها	37
	- إحالة التوصيات إلى اللجنة مرة أخرى لصياغتها على ضوء مناقشة الموضوع خلال الجلسة	52
الملاحق		53
	ملحق رقم (1) : تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن الموضوع العام	54
	ملحق رقم (2) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25م	76



جدول أعمال الجلسة الثالثة
المعقودة يوم الثلاثاء : 3 صفر سنة 1436هـ
الموافق : 25 نوفمبر سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحاً)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثانية المعقودة بتاريخ 2014/11/11م .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية " .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. محمد مسلم بن حم العامري حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج " .
2. سؤال موجه إلى معالي / مريم خلفان الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش – وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " الاجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل " .
4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .
5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة " .
6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع " .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال .



عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثالثة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:08) من صباح يوم الثلاثاء 3 صفر سنة 1436 هـ الموافق 25 نوفمبر سنة 2014م برئاسة معالي الأستاذ / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد عبيد المنصوري
2. سعادة / أحمد محمد الجروان
3. سعادة / سعيد ناصر الخاطري
4. سعادة / د. شيخة علي العويس

وتغيب عن حضور هذه الجلسة سعادة / محمد بطي القببسي .

وحضر هذه الجلسة كل من :

- | | |
|--|---------------------------------------|
| " وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع " | معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان |
| " وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي " | معالي / د. أنور محمد قرقاش |
| " وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي " | سعادة / طارق هلال لوتاه |

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وشهدا عدد من الطلبة والطالبات ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .
وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعى – أمين عام المجلس .



معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع الجلسة الثالثة لدور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، ومعالي الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

وفي هذا الإطار يثمن المجلس الوطني الاتحادي عاليا الرسالة التي وجهها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتي أعرب فيها سموه عن إدانة دولة الإمارات القوية للتصعيد الخطير للاعتداءات الإسرائيلية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني ومساندتها المستمرة لكامل حقوقه المشروعة انطلاقا من إيمانها الراسخ بعدالة قضيته داعيا المجتمع الدولي إلى رفع العدوان الإسرائيلي عنه ، وتعزيز أوجه الدعم السياسي والإنمائي والاقتصادي له من أجل تمكينه من نيل الحرية والاستقلال والعيش الكريم في ربوع وطنه أسوة بكافة شعوب العالم .

الأخوات والأخوة ، أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع من شارك وحضر وتفاعل مع أعمال المنتدى الإعلامي البرلماني الذي نظمته الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي وعقد يوم أمس في مدينة دبي بحضور ومشاركة نخبة من البرلمانيين والأكاديميين والخبراء والإعلاميين ومشاركين من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي والدول العربية الشقيقة ومختلف المؤسسات الإعلامية وكلليات الإعلام والاتصال في الجامعات في الدولة ، لقد شهد المنتدى اهتماما كبيرا سواء من حيث موضوعه وأوراق العمل التي طرحت والمناقشات التي جرت حولها أو من حيث ما حظي به من مشاركة لإبراز الحاجة إلى تطوير الإعلام البرلماني بكافة فنونه ووسائله التقليدية والحديثة لإثراء الثقافة والحياة البرلمانية وتعزيز المشاركة السياسية لاسيما في ضوء التطورات التي تشهدها التجربة البرلمانية الإماراتية .

ان المجلس الوطني الاتحادي إذ يتوجه بالشكر والتقدير إلى وسائل الإعلام الوطنية والقائمين عليها والإعلاميين على جهودهم واهتماماتهم بالمتابعة الإعلامية لمختلف أنشطته وممارسته لاختصاصاته الدستورية وإيصال رسالته وإيماننا منه بان الإعلام هو العنصر الرئيسي المكمل للحياة البرلمانية يتطلع إلى تطوير المشهد الإعلامي البرلماني خاصة من حيث دور الإعلام في تنوير الرأي العام بالدور الذي يضطلع به المجلس كمؤسسة تشريعية ورقابية وسياسية ومناقشاته لمختلف قضايا الوطن والمواطنين ،



ويأمل المجلس أن يستمر ويتزايد التفاعل الإيجابي والحرص الدائم على استمرار وتطوير الشراكة بين المجلس والإعلام بما يعكس زخم أنشطته في مختلف مجالات عمله ، ويسهم في تعزيز الثقافة البرلمانية والمشاركة الفاعلة لدى مختلف قطاعات وشرائح المجتمع في الحياة البرلمانية ، وإيماننا من المجلس بالدور الحيوي للإعلام في هذا الإطار فقد أطلق المجلس جائزة الإعلام البرلماني التي تهدف أساسا إلى تطوير منظومة الأداء الإعلامي البرلماني خاصة وأن الحياة البرلمانية في وطننا العزيز ستشهد العام القادم بإذن الله عز وجل العملية الانتخابية الثالثة لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لفصله التشريعي السادس عشر ، وفي هذا المقام نتوجه بالدعوة إلى جميع المعنيين والمهتمين من إعلاميين ومؤسسات ووسائل الإعلام الوطنية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية للمشاركة والتقدم لهذه الجائزة وفق الأحكام المقررة ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول الأعمال فليقتضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

البند الأول : الاعتذارات :

معالي الرئيس :

لنتل اسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور الجلسة
كما هو مثبت بصدر المضبطة)

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثانية المعقودة بتاريخ 2014/11/11 م .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على مضبطة الجلسة الثانية ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذا يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الثانية المعقودة بتاريخ 2014/11/11 م .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي .

معالي الرئيس :

ليتل نص الرسالة .

تليت الرسالة ونصها :

الموقر

" معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشئون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



الموضوع : الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي .

نتقدم إليكم بخالص التحية والتقدير، ومن خلال التعاون القائم بين المجلس الوطني الاتحادي ووزارتكم الموقرة، وبناءً على قرار المجلس في جلسته الثانية في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر المعقود بتاريخ 2014/11/11 بشأن الموضوعات العامة المزمع مناقشتها خلال الجلسات القادمة للمجلس في دور الانعقاد الرابع ، وعليه فإن المجلس يرى أن تكون جلساته كل أسبوعين يكون يوم الثلاثاء مخصص لمناقشة الموضوع العام ويوم الأربعاء لمشروع القانون وفقاً للجدول رقم (1). علماً بأن الموضوعات التي انتهى منها المجلس وجاهزة للمناقشة بالجدول رقم (2) أما بقية الموضوعات الواردة في الجدول رقم (3) سنتم مناقشتها بعد الانتهاء من الموضوعات المذكورة سابقاً. - جدول بالجلسات القادمة. - جدول بالموضوعات العامة الجاهزة للعرض. - جدول بالموضوعات العامة التي ستناقش لاحقاً. وعليه ، يرجى التنسيق مع أصحاب المعالي الوزراء لحضور مناقشة الموضوعات العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي "

2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية " .

معالي الرئيس :

هذا الأمر أيها الإخوة كما اتفقنا ، وهو للتنسيق وتسهيل عملية مناقشة القضايا والقوانين في هذا الدور من الفصل التشريعي الخامس عشر ، والآن ليتل نص الرسالة الثانية .
تليت الرسالة ونصها :

الموقر

" معالي الأخ الدكتور/ أنور محمد قرقاش

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة

الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية " .



برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 . كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي "

معالي الرئيس :

هذه الرسالة للعلم والإحاطة ، والآن ننقل إلى البند التالي .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. محمد مسلم بن حم العامري حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي : أعلنت الوزارة مؤخراً عن إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة المبتعثين إلى الخارج للحصول على درجتي البكالوريوس والماجستير .

فما هي أسباب الإلغاء ؟ " .

معالي الرئيس :

لقد ورد إلى المجلس رد كتابي ، فليتل نصه .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" معالي / محمد احمد المر

الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : رد على سؤال حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج "



بالإشارة إلى كتابكم رقم د / ر / 1 / 5 / 1642 / 2014 بتاريخ 2014/11/19 ، نود التوضيح بأن الوزارة لم تعلن مؤخرا عن إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج وإنما جاء ذلك من ضمن دراسة تحليلية قامت بها الوزارة لوضع البعثات عن الأعوام منذ 2005م وحتى 2013م وذلك بهدف تحسين وتطوير عملية الابتعاث وفقا لاستراتيجية ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة .

كما نود أن نؤكد بأن هناك قوانين ولوائح تنظم عملية الابتعاث وأن هناك ميزانية محددة للبعثات يتم استغلالها بالشكل الأمثل ، وقد نص القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 1984م في شأن البعثات والمساعدات الدراسية في الفصل السابع في المادتين (19) و (20) أسباب إلغاء وإنهاء البعثة والمساعدة الدراسية بالإضافة إلى ما تم وضعه من لوائح منظمة للبعثات الدراسية ومنها :

1. إذا لم يلتزم المبتعث بأي من اللوائح والقوانين التي سنتها الوزارة بشأن البعثات ومعادلة الشهادات .

2. عدم مراجعة المبتعث لتنفيذ بعثته الدراسية خلال الفترة المحددة لذلك .

3. إذا انقطع المبتعث عن الدراسة دون عذر مقبول لمدة فصل دراسي واحد أو ما يعادله .

4. إذا تجاوز المبتعث المدة المحددة للبعثة الدراسية ولم يكمل عدد الساعات الدراسية أو المواد المطلوبة للتخرج للدرجة الموفد إليها .

5. تدني مستوى التحصيل الدراسي للمبتعث وحصوله على الإنذار الأخير واستنفاده كافة الفرص المتاحة له .

6. إذا حصل المبتعث على بعثة دراسية من قبل جهة أخرى .

7. إذا كان سلوكه غير حسن أو أساء لسمعة الدولة .

8. إذا غش أو زور في السجلات أو الشهادات الدراسية .

9. مخالفة المبتعث لقوانين دولة الإبتعاث .

10. الحكم على المبتعث بجريمة مخلة بالشرف والأمانة .

وبناء على ذلك ، فإن الوزارة تحرص أشد الحرص على مصلحة الطالب ، ولا يتم اتخاذ قرار الإلغاء إلا بعد دراسة حالة الطالب من قبل لجنة البعثات واستنفاده لكافة الفرص المتاحة .

أملين أن نكون قد وافيناكم بالمطلوب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

حمدان بن مبارك آل نهيان

وزير التعليم العالي والبحث العلمي "



معالي الرئيس :

دكتور محمد ، هل تكتفي بالرد أم تطلب حضور معالي الوزير ؟

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

شكرا معالي الرئيس ، أنا الحقيقة أكتفي بالرد ، وأشكر من خالكم معالي الشيخ حمدان بن مبارك ووزارته على هذه الدراسة التي من خلالها أوضحت النتائج ، فهناك مشكلة ، واليوم الهدف من إظهار هذه المشاكل هو للتصدي لها ووضع الحلول المناسبة لها لإنهاؤها إن شاء الله .

الدراسة - معالي الرئيس - أوضحت بشكل صريح أن حوالي 56% من البعثات بين عامي 2005 - 2011م قد الغيت ، صحيح أن هناك أسباب ، والوزارة حريصة كل الحرص على القيام بدورها في اتباع الأسباب التي من خلالها يتم إلغاء البعثة ، ولكن نحن اليوم هدفنا مجتمعين على أن نجعل أبنائنا يستفيدوا استفادة كاملة من هذه البعثات ، فنسبة 56% هو رقم كبير ، ولا بد للوزارة اليوم أن تنظر إلى ما هي الأسباب الحقيقية وراء إلغاء هذه البعثات وتحاول معالجتها بشتى الطرق ، وشكرا .

2. سؤال موجه إلى معالي / مريم خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة

العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ مريم خلفان الرومي - وزيرة الشؤون الاجتماعية : تبعا للمادة (28) من الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية تتولى الوزارة مسؤولية الاهتمام بالأمومة والطفولة وإحاطتها بالقدر اللازم من الرعاية الاجتماعية والإرشادية والإسهام في تلبية احتياجات المجتمع المحلي ، وإذ توفر أندية السيدات وسيلة مثالية للتنمية الاجتماعية للمرأة والطفل ، وتخلو منها بعض المناطق برأس الخيمة وهي (الجير وشمل والرمس وغيللة وخور خوير وضاية) ، فمن ثم يثور التساؤل عن مدى إمكانية إنشاء أندية للسيدات في هذه المناطق ؟ " .

معالي الرئيس :

أيضا ورد رد كتابي على السؤال ، فليتل نصه .

تلي الرد الكتابي ونصه :



الموقر

" معالي الأستاذ / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : الرد على استفسار عضوة المجلس الوطني الاتحادي حول

" إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة . "

يسعدنا أن نوجه لمعاليكم خالص التحية والاحترام وأن نشيد بما يقدمه المجلس الوطني الاتحادي من جهود للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين ، وبالإشارة إلى كتابكم رقم د / ر 9 / 2 / 1640 / 2014 المؤرخ في 2014/11/19 بشأن السؤال المقدم من سعادة عضوة المجلس الوطني الدكتورة شيخة عيسى حول إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة .

يطيب لنا إعلامكم أن المادة (28) من الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية تتعلق بمراكز التنمية الاجتماعية وليس بأندية السيدات ، أما الأندية فإن الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة هي المعنية بإشهارها وذلك وفقا لأحكام القانون رقم (25) لسنة 1999م .

وعليه فإن إنشاء أندية للسيدات ليس من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية .

هذا وتفضلوا بقبول فائق احترامي وتقديري

مريم محمد خلفان الرومي

وزيرة الشؤون الاجتماعية "

معالي الرئيس :

إذا سيتم توجيه السؤال إلى الجهة المعنية ، تفضلي الدكتورة شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ، معالي الرئيس ، بالنسبة لهذا السؤال طبعاً الآن مضى عليه أكثر من عام ، وفي البداية كان تحديد الاحتياجات لمناطق رأس الخيمة كنت أعتقد حسب اتصال كثير من الناس أنها هذه المناطق التي ذكرت ، ولكن بعد التواصل عرفت ان إمارة رأس الخيمة بكل ضواحيها ومناطقها لا يوجد فيها أي نادي للسيدات أو نوادي اجتماعية ، معالي الرئيس ، أنا كنت على يقين ان السؤال ليس لمعالي الوزيرة ، وهي مشكورة بالرد على ذلك ، فأنا كنت موجهة السؤال لمعالي الشيخ نهيان - وزير الثقافة لكن لا أعلم كيف تم توجيهه لمعالي الوزيرة ، فنتيجة لذلك أنا أطلب منكم أن يدرج هذا السؤال ويسرع في تقديمه لأنه يمس حاجة ضرورية لفئة كبيرة من الإمارات خاصة لما لهذه النوادي من أهمية بالنسبة للسيدات ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكرا ، الحقيقة أن الأمانة العامة قامت بالاتصال بالهيئة وقالوا إن هذا ليس من اختصاصنا ، ولكن الآن بما أن هذا أتى من الوزارة التي وجه إليها السؤال فنحن سنتواصل معه وزارة الدولة لشؤون مجلس المجلس الوزراء لتوجيه السؤال للجهة المقصودة بهذا الاستفادة - تفضل أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أول شي أسعد الله صباحكم بكل خير ، حقيقة - سيدي الرئيس - هذه المشكلة تكررت كثيرا خلال الفصل الماضي والذي قبله والذي قبله ، فهل يعقل أن عندنا أمانة عامة وعندنا هيكل تنظيمي وعندنا مستشارين يوجهون أسئلة إلى وزارات مختلفة غير ذات اختصاص ، ويتم السؤال سنة أو سنتين وبعد ذلك يقولوا لنا أن الوزارة غير مختصة بالسؤال ! فهذا تكرر معي ومع الأخت شيخة والأخ مصبح ومع جميع الأعضاء ، فهناك تقصير في هذا الأمر إما من الأمانة، الحقيقة يوجد مشكلة في هذا الموضوع ، فيفترض أن السؤال عندما يذهب إلى هيئة المكتب يحال للمستشارين ويدرسون الجهة المختصة ببذل أن يضيع الوقت والجهد ، ومجلس الوزراء يناقش الموضوع ويحيله للوزير ثم يرجع إلى وزير الدولة ثم يرجع إلى الأمانة العامة ثم يدرج على المجلس ، فهذا حقيقة الأمر يحتاج إلى حل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، تفضل سعادة الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا أخ أحمد ، نحن طبعا عندنا إجراءات في السؤال ، فجزء من مسار السؤال أن يحال على الشؤون القانونية ، وفي هذا السؤال بالذات أنا اتصلت بالأخ ابراهيم عبد الملك اتصالا مباشرا وسألته هل هذا الاختصاص موجود عندكم ؟ فأجاب بالنفي ، لذلك وجهناه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، أما بقية الأسئلة ومنها سؤالك يا أخ أحمد حيث أنك ذكرت سؤال سابق حول أحد أسئلتك حول موضوع الغذاء والدواء....

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

سيدي الرئيس ، أنا أتكلم عن أكثر من سؤال ، فسعادة الأمين العام ذكرني بسؤال الغذاء والدواء لكن هناك أيضا هناك سؤال حول التنافسية ، سيدي الرئيس ، يفترض أن سعادة الأمين العام لا يتصل بأحمد عبد الملك ، وإنما يفترض أنه أن يفتح الهيكل التنظيمي ويرى الواجبات والاختصاصات ، وأنا أقصد هنا الأمانة العامة وليس الأمين العام طبعا ، فالأمين العام لديه جهاز



يساعده وهو الذي يزوده بهذه الأمور ، فإذا كان الجهاز لا يستطيع أن يزود سعادة الأمين العام بالأمانة فيجب إعادة النظر في هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، حقيقة كما تعرفون أن معظم الأسئلة تذهب إلى الوزارات المختصة ، ولكن أحيانا في بعض قضايا يحصل فيها نوع من الضبابية في الجهة المختصة بها فتحدث بعض الأخطاء ، وإن شاء الله ستحاول الأمانة العامة تلافيها ، والآن ننقل إلى السؤال التالي .

3. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش - وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " الاجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي/ صقر غباش - وزير العمل : وافق مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (3/312) لسنة 2009 على توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن (سرعة تعديل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 وتعديلاته في شأن تنظيم علاقات العمل بما يحقق سريانه على العاملين بالمناطق الحرة ، وبما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في سوق العمل .
فما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة لتطبيق التوصية المذكورة ؟ " .

معالي الرئيس :

أيضا ورد اعتذار عن عدم حضور الجلسة ورد كتابي على السؤال ، فلتتل رسالة الاعتذار والرد الكتابي.

رسالة الاعتذار :

الموقر

" معالي الأخ / محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : اجراءات وزارة العمل بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل .



يسعدنا أن نبعث لمعالكم بأطيب تحياتنا ، وأرق تمنياتنا القلبية ، وبالإشارة لكتابكم رقم د / ر / 1 / 15 / 1637 / 2014 المؤرخ 2014/11/19م في شأن الموضوع أعلاه ، نود الاعتذار عن عدم تمكننا من الحضور لمجلسكم الموقر بجلسة يوم 2014/11/25م المحددة بكتابكم وذلك لوجودنا بدولة الكويت بدءا من يوم 2014/11/24 وحتى نهاية يوم 2014/11/27 للمشاركة باجتماعات وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي التي ستبدأ يوم 2014/11/25 ، وسوف يعقب ذلك مباشرة سفرنا خارج الدولة في إجازة رسمية ، سبقت الموافقة عليها ، وسوف تستمر هذه الإجازة حتى 7 يناير 2015م ، لذلك نتشرف بأن نرفق بهذا الكتاب الإجابة على السؤال المطروح من سعادة الأخ علي عيسى النعيمي ، عضو المجلس الموقر حيث قد ترون أعمال نص المادة (109) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي ، وذلك بتفضلكم بالتوجيه بإيداع هذه الإجابة بالأمانة العامة للمجلس للإطلاع عليها ، والقرار لمجلسكم الموقر للتفضل بتقرير ما ترونه مناسبا ، مع أسمى تحياتي واحترامي لمعالكم ولأصحاب السعادة اعضاء المجلس .

صقر غباش

وزير العمل "

نص الرد الكتابي :

" ردا على سؤال سعادة عضو المجلس الأخ علي عيسى النعيمي حول الإجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي التي وافق عليها مجلس الوزراء ، والمتمثلة في " سرعة تعديل القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته في شأن تنظيم علاقات العمل بما يحقق سريانه على العاملين بالمناطق الحرة ، وبما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في سوق العمل . "

- نود في البداية أن نشكر ونقدر لسعادة الأخ علي عيسى النعيمي حرصه الذي عهدناه فيه ، وفي أعضاء المجلس الموقر على متابعة القضايا التي تهم الوطن والمواطن .

-وفي شأن السؤال المطروح نود الإفادة بأن وزارة العمل أنجزت الآتي :

أولا : انتهت تماما من إعداد مشروع متكامل لقانون العمل ، حيث حرصت فيه بصراحة النص على ضمان وتشجيع مشاركة أكبر للمواطنين في سوق العمل ، وذلك من خلال السعي في نصوص صريحة بالمشروع ، إلى التقريب بين ظروف العمل في القطاع الخاص وظروف العمل في القطاع العام الذي يتميز بجذبه للعناصر المواطنة للعمل به .

- كما حرصت في المشروع بمفاد النصوص ودلالاتها على ما يحقق سريانه على العاملين بالمناطق الحرة ، وذلك بحكم خلو المشروع من أي نص يتضمن استثناء المناطق الحرة من



الخضوع لأحكامه ، وبالتالي فإنه طبقا للقاعدة القانونية المستقرة التي تقضي بأن أحكام القوانين الاتحادية تسري على كل اقليم الدولة بدون أي استثناء لأي منطقة من هذا الإقليم ، وبناء عليه فهذه الأحكام تسري على المناطق الحرة بالدولة شأنها شأن باقي مناطق الدولة ، إلا إذا تضمن القانون الاتحادي ذاته نصا صريحا بالاستثناء ، وهذا ما لم تتضمنه تحت أية صورة من الصور نصوص مشروع قانون العمل الذي أعدته الوزارة .

ثانيا : قامت الوزارة بإنجاز ما يقرب من 95% من مرحلة مناقشة المشروع والتداول في شأنه مع الجهات المعنية بالامارات باعتبارها مرحلة سابقة على رفع المشروع لمجلس الوزراء ، وذلك بحكم ما تتضمنه أحكام المشروع من ارتباط مع مصالح عديدة للمنشآت والشركات العاملة في الإمارات .

وعقب انتهاء الوزارة من مرحلة المناقشة والتداول مع الجهات المعنية بالإمارات ، سوف ترفع المشروع لمجلس الوزراء للنظر في استكمال مراحل إصداره . وفي الختام نأمل أن نكون قد أوضحنا الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن إعداد مشروع القانون المطلوب .

صقر غباش

وزير العمل "

معالي الرئيس :

أخ علي ، هل تكتفي بالرد الكتابي أم تطلب حضور معالي الوزير ؟ تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، في البداية أتقدم بالشكر الجزيل لإخواننا أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الفصل السابق على جهودهم ومناقشتهم موضوع تأثير قرارات وأنظمة وزارة العمل الجديدة منذ أكثر من ست سنوات وخروجهم بمجموعة من التوصيات من ضمنها موضوع سؤالي اليوم .

معالي الرئيس ، حقيقة كنت أتطلع لقيام معالي الوزير بتقديم مبررات مقنعة توضح العقبات التي واجهت الوزارة في التأخر في تنفيذ التوصية والتي تطالب بالإسراع في إجراء التعديلات المطلوبة على قانون العمل المذكور ، ولكن الرد الكتابي لم يكن متكاملًا ويوضح هذه التفاصيل ، ورغبة مني في إعطاء الأولوية لمناقشة المواضيع العامة حيث يوجد هناك موضوع عام سوف يناقش هذا الموضوع بصورة تفصيلية خلال هذا الدور إن شاء الله بعنوان " سياسة وزارة العمل في شأن ضبط سوق العمل " ولقد بذلت فيه لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية



الكثير من المجهود المقدر للجنة الموقرة ، فإنني أؤجل استفساراتي حتى موعد هذه الجلسة ، وأكتفي بالرد الكتابي حاليا من معالي الوزير ، وشكرا .

4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه : أصدرت الوزارة قرارا بمنع الصيادين المصرح لهم الصيد بواسطة الشباك باستخدام طريقة الصيد بواسطة القراقير ، وحظر تركيب الرافعات البحرية (الأوناش) على قواربهم . فما هي دوافع الوزارة في إصدار هذا القرار ؟ " .

معالي الرئيس :

وردت إلى المجلس رسالة اعتذار عن عدم حضور الجلسة وطلب تأجيل الرد على السؤال ، فليتل نص الرسالة .

تليت الرسالة ونصها :

" معالي الأخ الدكتور / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،،،

الموضوع : سؤال حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .

تهديكم وزارة البيئة والمياه أطيب تحياتها متمنين لمعاليكم دوام التوفيق والسداد .
بالإشارة إلى كتابكم رقم د / ر / 9 / 5 / 1639 / 2014 بتاريخ 2014/11/19 بشأن عدم اكتفاء سعادة العضو حمد أحمد الرحومي بالرد الكتابي الصادر من الوزارة رقم (و ب م / م و / 4647 بتاريخ 2014/11/9 في شأن سؤال حول " تصنيف الصيادين المواطنين " ودعوتكم لنا لحضور جلسة المجلس الوطني المقرر انعقادها بتاريخ 2014/11/25 للرد على السؤال المذكور أعلاه .



نود إفادتكم بعدم مناسبة الموعد المذكور لحضور الجلسة لارتباطاتنا بمواعيد مجدولة مسبقا ،
وعليه نأمل تأجيل طرح السؤال لجلسة قادمة .

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير وتقدم ورفعة وطننا الغالي .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

د. راشد أحمد بن فهد

وزير البيئة والمياه "

معالي الرئيس :

تفضل الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أنا أشكر معاليك والمجلس الموقر على الاستعجال في رفع السؤال لأنه مرتبط بأرزاق مجموعة كبيرة من المواطنين . ثانيا : حسب اللائحة الآن رد الوزير يتكلم عن عدم مناسبة موعد الجلسة لارتباطه بمواعيد مجدولة مسبقا وطلبه تأجيل طرح السؤال لجلسة قادمة ، أنا أعتقد أنه حسب اللائحة ليس لجلسة قادمة وإنما للجلسة القادمة بحيث أننا نتكلم أنه من حق الوزير أن يؤجل حيث هناك إمكانية الرد الكتابي ومن ثم التأجيل ويكون ذلك للجلسة القادمة وليس في أي جلسة يا معالي الرئيس ، وأنا أود التأكيد على هذه النقطة ، فحسب اللائحة الداخلية يؤجل للجلسة القادمة وليس لأي جلسة حسب رد الوزير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، معالي الدكتور أنور ، بالنسبة ملاحظة الأخ حمد فإن السؤال سيطرح إن شاء الله في الجلسة القادمة ، لذلك نود التأكيد على معالي وزير البيئة للحضور ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة



العامّة لرعاية الشباب والرياضة : وافق مجلس الوزراء الموقر في سنة 2009 على توصية المجلس الوطني الاتحادي بتوطين الوظائف الإدارية والفنية والإعلامية في جميع الجهات العاملة بمجال الشباب والرياضة في الدولة عن طريق عدة وسائل منها : 1. إيجاد هياكل وظيفية وإدارية وفنية واضحة . 2. توفير الكادر المالي المناسب . 3. تأهيل المدربين المواطنين .

فما هي الإجراءات التي قامت بها الهيئة لتطبيق التوصية المذكورة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

إذا أمكن يا معالي الرئيس تلاوة نص السؤال الثاني أيضا حتى أجيب عنهما معا .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال السادس .

6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية

المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء

والانتماء بين أفراد المجتمع " .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى

معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع : انطلاقاً من

أهمية التنمية الثقافية في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين كافة أفراد المجتمع .

ما هو الدور الذي تقوم به الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء المعززة للتلاحم المجتمعي

والأسري ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

إذا أمكن يا معالي الرئيس أن أدخل في نقاش موضوع اللغة العربية والإجابة على السؤالين

المطروحين من الإخوة الأعضاء خلال مناقشة الموضوع العام

معالي الرئيس :

طال عمرك ، حسب النظام البرلماني واللائحة الداخلية تتم الإجابة على الأسئلة أولاً وبعد ذلك

ننتقل لمناقشة الموضوع العام لأن مناقشة الموضوع له طريقة معينة بحيث يأتي أولاً المقرر إلى



المنصة ويقرأ تقرير اللجنة ثم ندخل في مناقشة الموضوع العام ، لذلك فالموضوع العام له تقليد مختلف ، وعليه نرجو الإجابة بداية على الأسئلة المطروحة ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

بالنسبة للسؤال عن التوطين في الهيئة فإن نسب التوطين في الهيئة الآن هي تقريبا 100% في الوظائف القيادية ، ونسبة 100% في الوظائف الإشرافية ، ونسبة 94% في الوظائف التنفيذية ، ونسبة 77% في الوظائف الفنية والتخصصية ، ويلاحظ أن السبب الرئيسي في انخفاض النسبة الأخيرة يرجع إلى الحاجة في المركز الصحي والتوعية الصحية التابع للهيئة إلى متخصصين في الطب والعلاج الطبيعي وندرة المواطنين في هذا التخصص ، والهيئة لديها الآن سياسة واضحة وثابتة في الوصول بنسب التوطين في كافة الوظائف إلى 100% ، وهي تسعى دائما كما تشير هذه الأرقام إلى استقطاب المواطنين للعمل بها .

أما بالنسبة للقطاع الرياضي والشبابي عموما والذي يشمل الاتحادات واللجان والجمعيات الرياضية فإن النسبة الحالية في التوطين منخفضة للغاية حيث تزيد قليلا عن 5% حيث يتركز هؤلاء المواطنين في الوظائف الإشرافية العليا بينما نجد أن الوظائف التنفيذية والوظائف الفنية والتخصصية مشغولة جميعها بغير المواطنين ، ويرجع سبب ذلك بصفة أساسية لانخفاض الرواتب المخصصة لهذه الوظائف وعدم توافر الميزانيات اللازمة لرفعها بما يتناسب مع التوقعات الوظيفية للمواطنين ، هذا فضلا عن ارتفاع الرواتب المنافسة في الجهات المحلية وتسرب الكفاءات المواطنة إليها ، بالإضافة إلى عدم وجود الفرص الملائمة للتقدم الوظيفي للمواطنين في تلك الوظائف بما في ذلك غياب برامج الضمان الاجتماعي من معاشات وتأمينات اجتماعية ، وأود هنا أن أشير إلى أن توطين الوظائف في القطاع الرياضي والشبابي أمر له أولوية قصوى في عمل الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ، وقد قامت الهيئة بالفعل بإعداد خطط لتحقيق هذا الهدف ومع الميزانيات اللازمة لذلك ، وسوف يبدأ تنفيذ هذه الخطط بإذن الله إذا ما توافرت الاعتمادات المالية المطلوبة وتحققت المرونة اللازمة لاستقطاب المواطنين للعمل في هذه الوظائف .

انتقل الآن أيها الإخوة إلى الإجابة على السؤال الثاني...

معالي الرئيس :

سنستمع لتعقيب الأخ علي وبعد ذلك ننتقل للإجابة على السؤال التالي ، تفضل يا أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر كذلك موصول لمعالي الوزير الشيخ نهيان على تواجده معنا اليوم حفظه الله ذخرا للوطن والمواطنين ، كما أنها فرصة مناسبة لتهنئة معاليه وفريق العمل في وزارة



الثقافة والشباب وتنمية المجتمع على حصول الوزارة الموقرة على أربع جوائز منها جائزة أفضل الممارسات في مجال الاتصال الحكومي بجائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي ، وجائزة التكنولوجيا البلاستينية للإبداع والسمعة المؤسسية ، وجائزة أفضل تصميم لجائزة البردة ، بالإضافة إلى درع التميز الذهبية الاستراتيجية عن فئة مواقع الوزارات - الدورة الخامسة ، فلهم مني كل التهاني والتبريكات .

معالي الرئيس ، موضوع اليوم من المواضيع الهامة ، وفي البداية لا بد من شكر إخواننا أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الفصل السابق لمناقشتهم موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ضمن قطاع الشباب والرياضة ، وخروجهم بمجموعة من التوصيات ، وبالإشارة للتوصية موضوع هذا السؤال حيث اطلعت على معلومات تشير لعدم وجود أية جهود ملاحظة تشير بأن الوزارة أو الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة قد بذلتها لتوطين الوظائف الإدارية والفنية والإعلامية بمجال الشباب والرياضة ، حيث لا زالت نسبة التوطين في هذا القطاع متدنية وهي لا تتجاوز 6% نظرا لانعدام الحوافز فيه حيث أن الوضع الحالي غير مشجع لاستقطاب المواطنين خاصة في ظل عدم تغيير مزايا العمل المحددة منذ أكثر من عشرين عام .

معالي الرئيس ، تشير دراسة أعدتها الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة إلى أن تنفيذ التوطين في المجال الرياضي يحتاج إلى (35) مليون درهم سنويا لمدة خمسة أعوام لتصل نسبة التوطين في القطاع الرياضي إلى 80% ، طبعا هذا المبلغ يعتبر زهيدا مقارنة بأجور وتكاليف انتقال بعض اللاعبين الأجانب فيما بين الأندية لدينا في الدولة.

معالي الرئيس ، في ختام مداخلتني الأولى يوجد لدى استفسار بخصوص هذا السؤال حيث ان مجلس الوزراء الموقر قد وافق على توصية المجلس محل السؤال منذ عام 2009 والتي تتضمن - هذه التوصية - توفير الكادر المالي المناسب ، فما هي مبررات عدم مطالبة الهيئة بتخصيص مبلغ (35) مليون درهم ليتم إدراج هذا المبلغ ضمن ميزانية الوزارة حتى تبشر جهودها في التوطين في المجال الرياضي ؟ وشكرا سيدي الرئيس .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

أشكر الأخ علي على تهنئته على حصول الوزارة على الجوائز المختلة وكذلك على دعمه الوزارة، وثانيا أنا أتفق معه وأدرك تماما أن الوزارة لديها الخطة التي تمكنها من استقطاب المواطنين للعمل في مجال الرياضة ورفع نسبة التوطين فيها ، ولكن كما ذكر وذكرت أنا أن شح



الموارد المالية والإمكانات اللازمة لاستقطاب المواطنين لم تتوفر للوزارة أو الهيئة ، ونحن باستمرار نطالب وزارة المالية الميزانيات اللازمة ، وإن شاء الله عندما تتوفر الميزانية المطلوبة سنقوم بتنفيذ خططنا في تدريب وتأهيل واستقطاب المواطنين للقيام بهذه الوظائف التخصصية سواء الطبية أو التدريب أو الرياضية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب ختامي يا أخ علي ، تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده ، طبعاً لم أشر في مداخلتي الأولى بأن الوقت الذي تم فيه مناقشة هذا الموضوع العام لم يكن معالي الشيخ نهيان بهذه الوزارة ، ولكن الآن - حقيقة - بعد رد معاليه يتجدد الأمل بقيام وزارتنا الموقرة لعمل اللازم لتحقيق توصيات المجلس ضمن موضوع سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع .

من دون شك يوجد تحديات في إحداث تغييرات حيث يوجد العديد من الأندية والاتحادات الرياضية ، ولكن من خلال العمل المشترك والتعاون بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالشأن الرياضي في الدولة لا زالت الآمال موجودة لوضع توصيات المجلس موضع التنفيذ خصوصاً أن مجلس الوزراء الموقر قد وافق على هذه التوصيات . معالي الرئيس ، تشير المعلومات التي حصلت عليها باستمرار اعتماد القطاع الرياضي على الكوادر الأجنبية لشغل الشواغر الوظيفية المختلفة في هذا القطاع ، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعطاء الفرصة للمواطنين لتولي زمام الأمور ، وتشجيعهم ووضع الخطط الواضحة لتدريبهم ومعالجة الخلل الواضح في توطيد الاتحادات الرياضية ، فلماذا لا تبادر كذلك الوزارة والهيئة بوضع هذا الموضوع من ضمن خططها الاستراتيجية وعمل البرامج اللازمة لزيادة العناصر الوطنية في القطاع الرياضي وخصوصاً في المجالات الإدارية والفنية والإعلامية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً أخ علي ، سنقوم بمتابعة ملاحظة العضو الفاضل الأخ علي لتمكين المواطنين من الإلتحاق بالهيئات المختلفة الرياضية ، وإن شاء الله تتوفر الميزانيات اللازمة لهذا النشاط ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الآن ننتقل للإجابة على سؤال الأخ أحمد الأعماش بالنسبة لدور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع ، تفضل .



معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، أنتقل الآن إليها الإخوة والأخوات إلى الإجابة عن سؤال سعادة العضو المحترم أحمد عبد الله حول " دور وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع " ويهمني هنا أن أؤكد أمامكم مرة أخرى ان الوزارة حريصة تماما على أداء رسالتها لتعزيز الهوية الوطنية وبتأكيد قيم الولاء والانتماء للإمارات لدى أبناء وبنات الوطن ، وأود أن أشير بهذا الصدد إلى أهم المبادرات التي تقوم بها الوزارة بهذا الشأن :

أولا : مؤشر الهوية الوطنية يتم احتسابه مرة كل سنتين لقياس الأبعاد المختلفة للهوية في دولة الإمارات ، وهذه الأبعاد تشمل نظام القيم والمعتقدات ، والتراث والرموز الوطنية ، ومكونات التجانس الثقافي ، ومكونات سلوك الانتماء الوطني ، ويشترك في تنفيذ هذه الدراسة عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، وتبلغ القيمة الحالية لهذا المؤشر 90% ، والهدف هو الوصول بقيمته إلى 100% في عام 2020 .

ثانيا : مبادرة القوافل الثقافية وتتم مشاركة كبيرة بها من مؤسسات المجتمع حيث تذهب القوافل إلى القرى البعيدة وتتواصل مع المواطنين فيها بهدف تعميق الوعي الفكري والثقافي والصحي والمجتمعي بينهم جميعا .

ثالثا : مبادرة السنع الإماراتي التي تهدف إلى تسجيل وحماية التراث والسلوكيات الأصيلة والعريقة لأبناء وبنات الوطن ، وهي السلوكيات التي تشكل جزء منها في الهوية الوطنية .

رابعا : إصدار مجلة " مبدع " التي يتم توزيعها في المدارس وعلى نطاق واسع ، وكذلك إصدار القصص القصيرة الفائزة في المسابقات الدورية التي تنظمها الوزارة حول التراث الوطني . أيضا تصدر الوزارة مذكرة مبدع المدرسية التي تهدف إلى اعتزاز الأطفال بدولتهم وقادتهم وموروثهم الثقافي والاجتماعي .

خامسا : تنظيم فعاليات الاحتفالات السنوية باليوم الوطني والتي تركز على تعميق الثقة بالمواطنة وبكل ما يتميز به أبناء وبنات الوطن من مبادرات وإبداعات تعكس إلى حد كبير أهمية الارتباط بجذور الوطن وضرورة الإلتزام بعاداته وتقاليده .

سادسا : تنظيم المسابقات والجوائز التي تهدف إلى دعم الأعمال الفنية والثقافية التي تعبر عن روح المواطن في الدولة .

سابعا : تنظيم الملتقى السنوي للشباب الذي يركز على التقاء الشباب بشخصيات مواطنة تعد قدوة ومثال يحتذى لهم خبراتهم الطويلة والعميقة في الحياة والأحياء بما يصل الحاضر بالماضي في استشراف مرغوب ومنشود للمستقبل .



ثامنا : تنظيم حملة العلم تحت شعار " ارفعه عاليا ليبقى شامخا " باعتبار أن هذا العلم هو رمز الاتحاد والهوية الوطنية وعلى نحو مشرف .

تاسعا : تنظيم مبادرة القرى الثقافية " البيت متوحد " والتي تشمل أنشطة ثقافية وفنية تربط أفراد المجتمع بتراثهم المادي والمعنوي معا .

عاشرا : تنفيذ برنامج الخدمة الوطنية " عطاء " بهدف تعميم مبادئ التطوع والعمل المجتمعي باعتباره تعبيراً عن حب الوطن والانتماء إليه .

حادي عشر : البدء في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب بما يتضمنه ذلك من أنشطة وفعاليات تهدف إلى تنمية شباب الوطن وتأكيد إسهاماتهم في كافة جوانب الحياة فيه .

ثاني عشر : الاحتفال بمنجزات المغفور له الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - مؤسس الدولة تحت شعار " زايد نبع الخير للعالم " ، وقد تم اطلاق هذا الاحتفال هذا العام على أن يتم تنظيم أنشطة وفعاليات ثقافية خلال العام كله احتفالاً واعتزازاً بنهج المغفور له الوالد الشيخ زايد " رحمه الله " .

أرجو أن يكون ما عرضته إجابة كافية على سؤال العضو المحترم أحمد عبدالله الأعماش ، وكما ترون أيها الإخوة والأخوات فإن تعزيز الهوية الوطنية يمثل جزءاً أساسياً في عمل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الشيخ نهيان بن مبارك .

أود حقيقة أن أبدأ طرح هذا الموضوع بشكر الشيخ نهيان بن مبارك حيث إن سؤالي حول موضوع التلاحم المجتمعي والأسري ، والشيخ نهيان بن مبارك هو علم من أعلام نشر القيم الأخلاقية بيننا كمجتمع للتلاحم المجتمعي والأسري .

إن سموه دائماً مثال نفتدي به ونطلب من الجميع اتباعه لأن سموه يجسد واقعياً منهج الأصالة العربية والنهج الإسلامي في الولاء والانتماء بين المجتمع والقيادة ، هذه القيادة التي تحب شعبها وشعبها يحبها ، وهذه رسالة من سموه تصل لقلوب الناس ، فله منا ومن جميع المواطنين الشكر والتقدير .

معالي الرئيس ، أود أن أتقدم إلى الشيخ نهيان بن مبارك حول موضوع المشاركة المجتمعية والأسرية حيث أن الأسرة هي الأساس في تركيز الحياة بين الناس ، معالي الرئيس : إن تدعيم ركائز الهوية الوطنية والاهتمام بمقوماتها ودعائمها كافة أولوية استثنائية على جميع المستويات



عند القيادة وعند المواطن بالتساوي ، وعليه فقد قرر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد " حفظه الله " - رئيس الدولة تخصيص عام 2008م عاما للهوية الوطنية ، ثم أطلق سمو رئيس الدولة مبادرة التلاحم الوطني والمجتمعي ، وأعقب ذلك قرار مجلس الوزراء الموقر في عام 2010م بتشكيل اللجنة الوزارية العليا لتنفيذ مبادرات تعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي ، وقد أكدت وثيقة رؤية الإمارات 2021 على الهوية وتعزيز قيم الولاء والانتماء لدى أفراد المجتمع.

أرجو - معالي الرئيس - أن أوضح بقدر الإمكان : في ملتقى الهوية الوطنية الذي نظّمته وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الذي عقد بقصر الإمارات الذي افتتح أعماله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء " حفظه الله " تقدمت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بأول دراسة علمية خاصة بالهوية الوطنية وسبل ترسيخها، وبفضل هذا الفكر المتواصل بين القيادة وبين الجهة التنفيذية ، والحكمة الموروثة لدى القيادة والتلاحم بين أبناء المجتمع والمواطنين ترسخ أبناء المجتمع الإماراتي من أسس الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع قواعد هذا الأسس - معالي الرئيس - الولاء للقيادة والانتماء للوطن ، وتحددت قيم يقاس عليها هذا الولاء وهذا الانتماء الذي تقوم به الأسرة الإماراتية ثم المجتمع فكان الفرد إذا ما برز منه سلوك غير مألوف في محيط الأسرة أو وسط المجتمع أثار اهتمام الجميع من الأسرة ثم المجتمع فيرفضونه ثم يحاولون رفضه ، وفي حالة أنه تمسك به يواجهه بالمقاومة ، فلا يقبلون تنفيذ أي سلوك غير موافق لمجتمعاتنا ولعاداتنا وتقاليدنا حيث كانت الهوية الوطنية في الأسرة والمجتمع شعور مشترك لجميع المواطنين الذين تجمعهم روابط الدين والدم والقرباة واللغة والعادات والتقاليد محققين بذلك الولاء والانتماء للوطن والقيادة ، فقد حددت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع خمسة أهداف من ضمن استراتيجية أعمالها ، وكان الهدف الثاني من أهداف وزارة الثقافة ينص على : المحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها " وحددت لهذا الهدف البرامج التالية :

أولا : استراتيجية المحافظة على الهوية الوطنية

ثانيا : بناء نظام قياس أداء ومتابعة سياسة الحفاظ على الهوية الوطنية .

ثالثا : نشر القيم الأخلاقية والمعرزة للتلاحم المجتمعي والأسري ، وقد خصصت الوزارة لهذا الهدف ميزانية في عام 2014م بلغت عشرة ملايين (35) ألف درهم ، وهي تعادل ما نسبته 5.5 من إجمالي ميزانية الوزارة .

معالي الرئيس ، أقدم إلى معالي الشيخ نهيان بن مبارك - وأرجو منه الإجابة - بالسؤال التالي : ما هي نسبة تنفيذ خطة التشغيل إذا كان هناك خطة لتنفيذ هذا الهدف ، فما هي نسبة تنفيذ هذا



الهدف وليس الأهداف العامة الخاصة بالهوية إنما في هذا الهدف فقط ؟ وما هي قياس أداء سياسة الحفاظ على الهوية الوطنية وكم كانت نسبتها ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير ، الأخ أحمد يسأل عن هدف من أهداف الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس الوزراء ألا وهو نشر قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع والبرامج وتنفيذ هذه البرامج في هذا المجال ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، أولا أتقدم بالشكر الجزيل للأخ العضو المحترم أحمد ، وأعتز بشهادته لي لما أقوم به ، وأنا مثلي مثل المواطنين الذين لا يزيدوا عن الآخرين ، وبخصوص السؤال فقد ذكرت الكثير من الأنشطة ، وهذه الأنشطة تصب في هذا الانتماء والتواصل الأسري من خلال القوافل الثقافية والأنشطة المختلفة ، والآن عندنا استراتيجية وخطط كاملة في إحياء وتشغيل وتنشيط المراكز الشبابية والثقافية في جميع الإمارات والتي من خلالها نسعى إلى إعطاء الفرص للمبدعين والتلاحم والتواصل بين المواطنين والمواطنات ، وأيضا عندنا استراتيجية الشباب التي تقوم بدراسة طرق وسبل تعميق هذا الانتماء ، وأيضا حث الشباب على التواصل الاجتماعي وعلى القيم الأصيلة لدى مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة والانتماء ، وسننتهي من هذه الدراسة إن شاء الله خلال الأشهر القادمة ، وسيكون عندي غدا أو بعد غد مؤتمر صحفي لإطلاع مجتمع الإمارات على هذه الخطة التي نقوم الآن بوضعها ، ومن خلال هذه المراكز وتنشيطها إن شاء الله يكون مردودها على المجتمع أكبر ويوفي باستفسار الأخ المحترم العضو أحمد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ أحمد ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، وأكرر شكري وتقديري لمعالي الشيخ نهيان بن مبارك ، وأبدا مداخلتي الثانية بمقولة للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه " حيث قال : "إن تراثنا الأصيل يجمع بين أصالة الماضي وروعة الطموح المستقبلي لجيلنا الذي يحرص دوما على تعانق الماضي مع الحاضر آخذا من ذلك الماضي نور يضيء به هذا الحاضر حتى تبقى شخصية هذا المجتمع براءة محافظة على أصولها وتراثها " " رحمه الله " .

معالي الرئيس ، حيث أصبحت دولة الإمارات وعاء يجمع عادات وتقاليده وثقافات خارجية مختلفة، وأصبح العالم أصغر من قرية حيث تولد خليط من القيم والعادات تنقلص دور الأسرة ،



أرجو أن أكرر حرصي ، فأنا أتكلم عن الأسرة ، وهي البذرة التي ينبع منها المواطن ثم المجتمع ثم الوطن ، الأسرة التي تنشئه ، ثم تطور ذلك بفقدان الأسرة قدرتها بعد هذه الطفرة وبعد أن صارت الدولة وعاء لثقافات مختلفة فقدت الأسرة أو بدأت تفقد قدرتها كقاعدة قيمية وأخلاقية تغذي المجتمع بقيم وتقاليد ومعتقدات وعادات موروثة ، ورسخت عراقة هويتنا وتاريخنا وساهمت في رفع بناء الإمارات شامخا سابقا ، الآن معالي الرئيس بفضل الطفرة الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة توفرت مصادر جديدة للقيم المستوردة من خلال وسائل الإعلام بشتى أنواعها حيث تناقض دور الأسرة في سلوك هؤلاء الأبناء وجعلتهم أقل تأثرا في قيم الأسرة فأصبح الإبن في المنزل أقل تأثرا بقيم الأسرة أو المجتمع حيث لا يسمع ولا يقبل ولا يتفاعل ، ، فتغيرت منظومة القيم الاجتماعية والأسرية ذات الرقابة الجماعية ، كانت الأسرة تراقب جماعياً من المنزل ثم من المجتمع التي تحافظ على قيمنا ومعتقداتنا وموروثنا إلى قيم أصبحت الآن قيم فردية جعلت من الفرد موجود في البيت ولكنه خارج منظومة الأسرة ثم خارج منظومة المجتمع فتغير الفكر عند الناس وأصبح الحق الفردي للفرد المواطن في المنزل مقدماً على الواجب تجاه الوطن أو المجتمع أو الأسرة وبأي ثمن كان .

معالي الرئيس ، إن المواطن رأس المال وإن الشباب من الجنسين هم الأعلى فهم الثروة الحقيقية ، وإن ازدهار واستقرار الوطن يعتمد عليهم هم ، فهم عقل المجتمع ودماءه ، وعلينا أن ندرك أن مجموع مواجهة الواقع يجب أن تكون قادتها حب الوطن وحب القيادة وأدواتها العقل والحجة والعلم ، وأن ما أعلنه سمو الشيخ نهيان بأن استقلال الأندية أو المؤسسات الشبابية أو المجتمعية في مجال التوافق الأسري أو الترابط الأسري والمجتمعي لهو حاجة ماسة حيث أن كثير من أندية رياضية ثقافية لكن الثقافة لا تزاوّل فيها ، كثير من أندية اجتماعية ولا يزاوّل فيها نشاط ، فنأمل من ذلك أن يكون المؤتمر الصحفي أو الإعلان الذي سيعلنه غداً سمو الشيخ نهيان يوافق ذلك .

إن الحفاظ على مكنون الأسرة وتماسك المجتمع هو مسؤولية اجتماعية للوطن والمواطن لذلك فإن المواطن على أتم الاستعداد ، وأود أن أبشر وأطمئن الشيخ نهيان أن المواطنين بجميع مستوياتهم على أتم الاستعداد لحماية الهوية الوطنية والموروث التاريخي لنا ومن خلال كل الوسائل المتاحة وعلى رأسها التطوع ، لذلك فإنني أطلب من المجلس الموقر إصدار توصية تنص على فتح باب التطوع ، لأنه عندما يريد المواطنون أن يشاركوا فيها تكون مغلقة لعدم وجود ميزانية أو لعدم وجود إمكانيات مادية ، بالتالي فتح باب التطوع وتسهيل ذلك وأن تكون وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بقيادة الشيخ نهيان بن مبارك مشعلاً لجذب الأسر والمواطنين لهذه المؤسسات



وخلق التفاعل بين الناس من المؤسسة إلى المنزل حتى نزيل الفراغ الذي خلقتة الطفرة في المجتمع بين المواطن وبين الأسرة وبين المجتمع ، وأطلب من المجلس الموقر إصدار توصية بذلك ، وشكراً معالي الرئيس وشكراً معالي الشيخ نهيان .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، حقيقة الفكرة سامية ولكن تأتي في سياق آخر وهو سياق عمل الأندية وبالطبع الأمر متروك للأعضاء لكن أعتقد هذا يأتي في سياق مختلف ، وأنا أحيي حماسة الأخ أحمد للحفاظ على قيم الولاء والانتماء وكما ذكر الشيخ نهيان بأن الوزارة قائمة بدورها في هذا المجال وتواصل العمل فيه وستحاول أن تسد الثغرات في هذا الموضوع ولكن هذا أشمل ولا يعتمد - فقط - على نشاط وزارة الثقافة إنما هناك وزارة التربية والإعلام والعديد من المؤسسات الحكومية والأهلية التي يجب أن تلعب دوراً كبيراً في ترسيخ هذه القيم الوطنية النبيلة ، والآن ننتقل إلى البند الخامس .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية .

معالي الرئيس :

لينزل نص الموضوع .

تلي الموضوع ونصه :

" انطلاقاً من رؤية الامارات لعام 2021م التي تهدف إلى جعل الدولة مركزاً للامتياز في اللغة العربية باعتبارها هي اللغة الرسمية للاتحاد كما نصت المادة (7) من الدستور على ذلك فضلاً عن أنها الرابط المشترك بين الاتحاد والوطن العربي تبعا لنص المادة (6) من الدستور ، إلى جانب كونها ركيزة من ركائز الهوية الوطنية التي يجب المحافظة عليها وتنميتها لدى اجيالنا القادمة لأنها المعبرة عن قيمنا وثقافتنا وتميزنا التاريخي ، قام مجلس الوزراء بتبني بعض المبادرات المتعلقة بهذا الأمر بدأها بإصدار قراره رقم (2/21) لسنة 2008م في شأن اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في جميع معاملات الوزارات والهيئات ، كما أطلق خلال العام الحالي حزمة من المبادرات النوعية التي شملت ميثاقا للغة العربية لتعزيز استخدامها في الحياة العامة، ومجلساً استشارياً لتطبيق مبادئ هذا الميثاق بجانب مبادرات تتعلق بإحياء اللغة العربية كلغة للعلم والمعرفة ، وإبراز المبدعين من الطلبة فيها ، شملت إنشاء كلية للترجمة ومعهد لتعليم العربية لغير الناطقين بها ، بالإضافة إلى مبادرة إلكترونية لتعزيز المحتوى العربي على شبكة الانترنت .

وعليه فإننا نرجو مناقشة سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية من خلال المحاور الآتية:



1. استراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية .
2. طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها .

مقدمو الطلب

سعادة / د. منى جمعة البحر
سعادة / د. شيخة العري
سعادة / أحمد الجروان
سعادة / رشاد بوخش
سعادة / سالم بن هويدن
سعادة / نورة الكعبي
سعادة / عائشة اليماحي "

أشير إلى الكتاب التالي :

الموقر

" معالي محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"، برجاؤنا التفضل بعرضه على المجلس الموقر. وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

د. منى جمعة البحر "

2013/6/3

معالي الرئيس :

لينتقل سعادة / حمد أحمد الرحومي - مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة إلى المكان المخصص للمقرر . أيها الإخوة والأخوات ، سيقراً سعادة المقرر ملخص التقرير* ثم بعد ذلك قبل الدخول في مناقشة الموضوع ، تقبل سعادة المقرر .

* تقرير اللجنة كاملاً في شأن الموضوع العام ملحق رقم (1) بالمضبطة .



سعادة / حمد أحمد الرحومي : (مقرر لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

ملخص التقرير

" أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الثانية المعقودة بتاريخ 2012/11/20م في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية" إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:-
- الرؤية العامة للجنة بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية .

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. غياب استراتيجية عمل موحدة للحفاظ على اللغة العربية أو تعزيز مكانتها.
 2. عدم وجود قانون لحماية اللغة العربية أسوةً بالدول العربية الأخرى، وتعزيز مكانتها من خلال الزام كل مؤسسات الدولة (الوزارات، والهيئات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمال اللغة العربية تحدثا وكتابة.
 3. سيادة اللهجات العامية والمحلية والادعاء بعدم ملائمة اللغة العربية الميسرة لمستحدثات الواقع المعاصر أو التقدم المعولم.
- المحور الأول :- استراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية . وخلصت اللجنة للآتي:-
1. غاب عن المبادرات المتعلقة بتعزيز اللغة العربية تحويل هذه اللغة إلى لغة وظيفية تعكس شيوع استخداماتها في كافة المجالات.
 2. وجود عدة تحديات أساسية تواجه اللغة العربية في القطاع الإعلامي منها الآتي :-

أ. استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم العالي وإحلالها بدلا عن اللغة العربية كلفة للتعليم.
ب. عزوف الشباب عن الاتجاه لاستخدام اللغة العربية على الانترنت.
ج. عزوف وسائل الإعلام عن استخدام اللغة العربية الفصحى والتوجه نحو اللغات العامية واللهجات.

3. على الرغم من إنشاء جمعية حماية اللغة العربية إلا أن الجمعية لم تتلق الدعم المعنوي والمادي اللازم لتحقيق أهدافها المصاغة لها بالشكل الأمثل.
4. على الرغم من أهمية حركة الترجمة العلمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس إلا أن اللجنة لم تحظى بأية معلومات واردة من الكلية حول أهم نتائج أعمال الكلية مما يعني أن المبادرات والجهود ما زال محدودةً، وتفتقد للتأثير الفعلي في حركة التطور العلمي بالدولة.



- المحور الثاني :- طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها . وخلصت اللجنة للآتي :-

1. على الرغم من أن المادة الخامسة من الميثاق أكدت على "أن اللغة العربية هي عنصر أساسي في التعليم بدولة الإمارات ويتوجب على وزارة التربية والتعليم تطوير أساليب ومهارات تعلم اللغة العربية، وبناء قدرات مدرسي اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة"، إلا أنه تلاحظ للجنة تراجع اللغة العربية في مؤسسات التعليم في الدولة.
2. عدم الاهتمام بتطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية.
3. عزوف الطلبة عن تعلم اللغة العربية وقواعدها المنهج وطرق التدريس وعدم وجود المهارات الكافية لدى المعلمين بسبب الأعباء الوظيفية الملقة على عاتق المعلم.
4. غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في شأن تحديث الأساليب التعليمية لدراسة اللغة العربية وبما ينمي القدرات اللغوية للخريجين.

- بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-

- 1) وضع استراتيجية عمل موحدة للدولة لتوحيد الجهود والمبادرات المختلفة بشأن حماية اللغة العربية وأن ترتبط هذه الاستراتيجية بخطط، وبرامج عمل محددة زمنياً.
- 2) إصدار قانون اتحادي لحماية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمالها تحدثاً وكتابة.
- 3) الالتزام بتنفيذ النصوص الدستورية والقرارات الوزارية ذات الصلة في شأن اعتماد اللغة العربية في كافة الأنشطة والمعاملات.
- 4) زيادة الدعم المالي الحكومي لكافة المؤسسات وجمعيات النفع العام والمبادرات الوطنية في شأن تعزيز الدور بحماية اللغة العربية باعتبارها العمود الفقري للهوية الوطنية.
- 5) تعزيز اللغة العربية كلغة تدريس أولى في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة.
- 6) دعم وتنمية المبادرات الخاصة التي تقوم بنشر التوعية بأهمية اللغة العربية والمحافظة عليها في مواقع الشبكات الاجتماعية وفي مقدمتها الـ «فيس بوك»، و«تويتر»، لنشر التوعية حول أهمية اللغة العربية " .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المقرر ، هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)



معالي الرئيس :

معالي الوزير ، هل تود تقديم مقدمة حول الموضوع ليبدأ بعد ذلك الأعضاء بالحديث ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، معالي الأخ الفاضل محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي ، الإخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحييكم أطيب تحية ويسرني كثيراً أن أكون أمامكم اليوم لمناقشة " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية في حياة الفرد والمجتمع " باعتبار أن هذه اللغة الخالدة هي وعاء حضارة الوطن ورمز هويته ومستودع تراثه وثقافته ، نسعى جميعاً نحو الحفاظ عليها والعمل دوماً على تعميق وظيفتها كأداة للتقدم والتطور في كافة المجالات ، إنني أشكر المجلس الموقر على اهتمامه الكبير بمكانة اللغة العربية في الدولة ، فإن ما يهمني أن أؤكد وبكل ثقة وتفاؤل هنا في دولة الإمارات والله الحمد نولي اللغة العربية أهمية قصوى وعلى جميع المستويات ، سياستنا في هذا المجال واضحة تستمد منابعها من ديننا الإسلامي الحنيف ومن تراث الدولة ومن تاريخها ومن دستور الدولة ومن تشريعاتها ، ومن واقعنا الاجتماعي والاقتصادي ومن علاقاتنا الممتدة مع الدول الشقيقة والصديقة ، ومن التطور الهائل الذي يشهده نظام التعليم بالدولة وحرصه على تنمية الاستخدام الأمثل والصحيح للغة العربية ، وفوق ذلك كله يأتي اهتمامنا الكبير باللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم وهي التي اشتملت على منظومة رائدة في الآداب والتقاليد وطرق التفكير بل وكافة أدوات التواصل للغة العربية ، وبدون مبالغة فهي وسيلة مهمة في تشكيل حاضر ومستقبل الوطن بالطبع إلى جانب كونها الوسيلة المواتية لتنمية الفكر والارتقاء بالذوق ودعم قيم الخير والتقاليد وطرق التفكير بل وكافة أدوات التواصل باللغة العربية ، وبدون مبالغة فهي وسيلة مهمة في تشكيل حاضر ومستقبل الوطن ، هذا بالطبع إلى جانب كونها الوسيلة المواتية لتنمية الفكر والارتقاء بالذوق ودعم قيم الخير والحق والجمال .

إن سياسة الدولة في تعزيز مكانة اللغة العربية إنما تهتدي بالتوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " أعزه الله ومتعته بموفور الصحة والعافية " ، بأن تكون اللغة العربية دائماً وأبداً هي الأساس المتين للنهضة الوطنية الناجحة ، إن سموه يؤكد لنا دائماً على أن واجبنا جميعاً هو العمل بكل جد والتزام للحفاظ على المكانة الرئيسية والمرموقة لهذه اللغة الخالدة بأدوارها المتنوعة والمتجددة في مسيرة الوطن ، وأشير - كذلك - إلى مبادرات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي في



دعم اللغة العربية وتخصيصه جائزة عالمية لهذا الغرض ، كما أشير - أيضاً - إلى الحرص الكبير للفريق أول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - ولي عهد أبوظبي - نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على توجيهاته الدائمة والمستمرة للاهتمام بلغتنا العزيزة وتأكيد مكانتها المرموقة بين لغات العالم أجمع .

أيها الإخوة والأخوات ، رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر .
لقد أتيح لي الاطلاع على توصيات لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بشأن وضع استراتيجية عمل واضحة وشاملة لجهود كافة الجهات في الدولة من أجل حماية اللغة العربية ، وتأكيد مكانتها في المجتمع ، وأود أن أشكر السادة رئيسة وأعضاء اللجنة على عملهم المتميز مؤكداً أمامكم الموافقة التامة على الأفكار والمقترحات الواردة في هذه التوصيات ، واسمحوا لي في هذا السياق أن أضع أمامكم عدداً من الملاحظات التي تفيد كثيراً في شرح موقف الحكومة لكيفية تنفيذ هذه التوصيات والمبادرات الهادفة :

أولاً : صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (26) لسنة 2012 بإنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية بهدف رعاية ودعم الجهود الرامية لتطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربية الذي أصدرته الدولة بغية التأكيد على سيادة الدول العربية وترسيخ أدوارها في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثانياً : اتضح من عمل المجلس الذي أتشرف برئاسته أن لدينا في الإمارات - والله الحمد - وعياً مجتمعياً كبيراً بمكانة اللغة العربية ودعمها سياسياً قوياً لتأكيد مسيرتنا المهمة للغاية في حياة الفرد والمجتمع .

ثالثاً : اتضح لنا - كذلك - أن تعزيز مكانة اللغة العربية يتطلب عملاً تربوياً وثقافياً واجتماعياً يبدأ مع الطفل ويمتد ليشمل السكان من جميع الأعمار والفئات في ظل أدوار ومسؤوليات محددة وتكون واضحة للجميع : للأفراد وللأسر وللدولة والوزارات والمدارس والجامعات والنوادي والمراكز الثقافية والمؤسسات العامة والخاصة ، للدعاة ورجال الدين بل وبنية المجتمع كله .

رابعاً : اتضح لنا - أيضاً - أن اللغة العربية وهي اللغة الحية التي تحتل مكاناً مرموقاً بين لغات العالم ، هذه اللغة وإن كانت الآن مستخدمة وعلى نطاق واسع في العالم ، فإن ذلك إنما يتم بدرجة تقل كثيراً عن طموحاتنا ، لأننا كنا وسنظل دائماً الغيورين عليها والمحبين لها ، وقد رأينا وعلى وجه الحقيقة أن هذا الواقع اللامثالي إنما يرجع إلى تحديات متعددة تواجهها اللغة العربية في حياتنا اليومية ، أذكر منها عشر تحديات على سبيل المثال لا الحصر :



التحدي الأول : هو إبعاد اللغة العربية وفي بعض الأحيان عن مواقعها الطبيعية في المدارس والجامعات ومواقع العمل ووسائل الإعلام بل ومعظم ما له علاقة بالعلوم والتقنيات الحديثة .

التحدي الثاني : إهمال البعض للتحدث بها في حياتنا اليومية وتنشئة الأجيال الجديدة على التمرس أكثر باللغات الأجنبية دون وعي كاف لمكانة اللغة العربية في حياتهم وفي حياة وطنهم بل ومكانتها – كذلك – بين اللغات الرئيسية في العالم .

التحدي الثالث : عدم استخدامها بشكل كاف في مجالات العلوم الحديثة وانخفاض حركة الترجمة والتأليف والنشر بها ، وكذلك في قلة إقبال أفراد المجتمع على القراءة بها على نحو واسع .

التحدي الرابع : هو ما نشهده من فوضى لغوية في أسماء المحلات وأسماء الأطعمة والملابس وغيرها من مستلزمات الحياة ، وما نشاهده – أيضاً – من آثار لغوية سلبية بوسائل الاتصال المجتمعية الحديثة .

التحدي الخامس : غياب الدراسات والبحوث المكتبية والميدانية التي تقيس وترصد المشكلات اللغوية في المجتمع .

التحدي السادس : المشكلات المتفاقمة في مناهج وطرق تدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة على السواء والحاجة الملحة إلى إعداد المعلمين القادرين على التعامل الناجح مع كافة الدارسين .

التحدي السابع : عدم وجود إطار واضح لتحديد مسؤوليات مؤسسات المجتمع المختلفة لدعم مكانة اللغة العربية في كافة مناحي الحياة ومتابعة مدى تحرر هذه المسؤوليات على أرض الواقع .

التحدي الثامن : عدم وجود إطار واضح للتعاون الإيجابي والبناء مع الجهات والمؤسسات العربية والدولية تلك التي تهتم كثيراً بتعزيز مكانة اللغة العربية في حياة الفرد والمجتمع وافتقاد التواصل والتنسيق مع وبين مجامع اللغة العربية المتزايدة .

التحدي التاسع : عدم وجود مناخ عام يحرص على التعلم من تجارب اللغات الأخرى مثل تجارب اللغة الكورية وتجارب اللغة الفرنسية وغيرهما في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وعلى نحو محدد .

التحدي العاشر : أن اللغة العربية الآن لا تواجه – فقط – تلك التحديات الناشئة من استخدام اللغات الأجنبية بل – أيضاً – فإنها تعاني من استخدام اللغة العامية المحلية في مجالات عديدة .

وأعود بكم الآن إلى إكمال الملاحظات التي عرضت عليكم أربعة منها حتى الآن ، وأضيف : خامساً : أنه في مواجهة التحديات والأخطار التي تم عرضها ، فقد اقترح المجلس الاستشاري للغة العربية ضرورة العمل على عدد من المحاور المترابطة ومنها : التواصل مع الجهات الحكومية



مثل البلديات ومجالس التعليم والمدارس الحكومية والخاصة ومع وسائل الإعلام بالإضافة إلى اقتراح عدد من المبادرات مثل إنشاء ورصد جوائز وإجراء الدراسات والمسوح الميدانية وإعداد المواد التعليمية ، وطرح برامج إعداد المعلمين وتنظيم الاختبارات اللغوية القياسية بالإضافة إلى السير في إعداد قانون اللغة العربية والتوسع في أنشطة الترجمة والتأليف والنشر .

سادساً : في إطار مقترحات المجلس الاستشاري للغة العربية وعلى الرغم من أن مدة عضوية المجلس الحالي قد انتهت وجاري الآن إعادة تشكيله ، فقد وافق سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان - نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير شؤون الرئاسة - رئيس المجلس الوزاري للخدمات على إنشاء مركز الإمارات للغة العربية في وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ليقوم بأعمال الأمانة الفنية للمجلس الاستشاري للغة العربية ويتابع تنفيذ قراراته بشأن إعداد وتنفيذ خطة نشطة لحماية وتطوير اللغة العربية .

لقد بدأ المركز عمله بالفعل بإطلاق مبادرة مهمة هذا الشهر ضمن فعاليات معرض الكتاب بالشارقة وهي مبادرة " القراءة ثقافة وإبداع " ، وهذه المبادرة التي شارك معنا في إطلاقها مشكوراً معالي الأخ محمد المر رئيس مجلسكم الموقر ، إنما تؤكد على مكانة القراءة وأهمية الكتاب وتعميق ثقافة القراءة لدى جميع أبناء وبنات الوطن وتنمية قدراتهم الفكرية واللغوية ، وهذه المبادرة دائمة ومستمرة وتغطي كافة أنحاء الدولة وهي موجهة إلى جميع الفئات والأعمار وترتبط باستخدام التقنيات الحديثة في بناء المهارات اللغوية وعلى نحو شامل .

يقوم المركز حالياً - أيضاً - بتنفيذ عقد مهم مع دار زايد للثقافة الإسلامية تتضمن إعداد برامج ومواد تعليمية وتدريبية لتعليم اللغة العربية ، وكذلك فإن المركز سيتولى طرح برامج متطورة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في المراكز الثقافية التابعة للوزارة ، كما قام المركز - كذلك - بالتواصل مع وزارة التربية والتعليم من أجل بحث سبل التعاون في مجالات إعداد المواد التعليمية وبرامج إعداد المعلمين في اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة على السواء .

إننا نأمل - بإذن الله - أن يصبح مركز الإمارات للغة العربية أداة الدولة في تحقيق المكانة المنشودة للغة العربية فيها بحيث يكون بيت خبرة مرموقاً عالمياً ويقوم بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية لتطوير مناهج تدريس اللغة العربية وبرامج إعداد وتأهيل المعلمين وإجراء البحوث والدراسات واقتراح السياسات والإجراءات ، وعقد وتنظيم المؤتمرات والندوات ، والاهتمام بالآداب والثقافة العربية وبرامج التأليف والتعريب والترجمة والنشر ، وإنتاج واستخدام التقنيات الملائمة في إطار يؤدي إلى تعبئة الجهود لكافة الجهات المعنية في المجتمع من أجل حماية اللغة العربية وتأكيد مكانتها في مسيرة الأمة .



سابعاً : يعكف المركز حالياً على إعداد الخطط التفصيلية لعمله في حماية اللغة العربية ومن المقرر أن تعرض هذه الخطط على المجلس الاستشاري للغة العربية الذي يجري الآن إعادة تشكيله لاعتمادها والبدء في تنفيذها ، ومن المتوقع - بإذن الله - أن تتضمن هذه الخطة تنفيذ الغالبية العظمى من توصيات لجنتكم الموقرة وبالذات إعداد الاستراتيجية الوطنية للغة العربية ، وإنني في هذا السياق أدعو الأخت العضوة الفاضلة الدكتورة منى البحر وأعضاء اللجنة الكرام للاجتماع بالسادة المسؤولين عن هذا المركز للاطلاع على الخطط المقترحة لعمله .

أيها الإخوة والأخوات ، رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي الموقر .
أود في ختام تعليقي على سياسة الدولة في مجال دعم مكانة اللغة العربية في حياة الفرد والمجتمع أن أؤكد على أمرين أساسيين :

الأمر الأول : أننا على قناعة كاملة بأننا قادرون في دولة الإمارات العربية المتحدة على أن نكون نموذجاً وقدوة في العالم كله في الاعتزاز باللغة الأم وتطوير استخداماتها ليس - فقط - في الدولة بل - وأيضاً - في المنطقة والعالم وذلك بمواجهة تحديات هذا العصر الذي تتعدد وتتنافس فيه لغات متعددة ، وإننا على قناعة كاملة بأن الموقع والمكانة التي تحظى بها الدولة في قلوب العرب أجمعين وبأن القيادة الرشيدة التي تجعل من الإمارات حاملة لواء التقدم والنماء وبأن ما تتمتع به الدولة - أيضاً - من ثراء ثقافي باعتبارها دولة جذب لكافة الشعوب والأجناس ، كل ذلك يؤهلنا تماماً لأن نقوم بدور رائد في حماية ونشر اللغة العربية في العالم كله .

إنني أؤكد أمامكم أن ذلك هدف أساسي في عمل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، وأدعوكم جميعاً وأدعو كافة فئات وفعاليات المجتمع للانخراط حوله والإسهام في تحقيقه وعلى نحو مأمول بإذن الله .

الأمر الثاني : هو أنني آمل أن توافقوني على أننا ونحن نبذل كل الجهد بإخلاص وصدق والتزام لدعم مكانة اللغة العربية في هذا العالم متعدد اللغات فإننا في الوقت نفسه مقتنعون - أيضاً - بأن تعليم اللغة العربية لا يعني بحال إهمال تعلم اللغات الأخرى ، فلا بد لنا في دولة الإمارات ونحن نعتر بلغتنا العربية أن نكون - أيضاً - قادرين على التواصل مع الناطقين بغيرها داخل الدولة وخارجها ولا بد لنا أن نكون قادرين على الإسهام بمسيرة التطور العالمي مما يتطلب ذلك من وجود مرونة وقدرة لغوية ، ولا بد لنا كذلك من الأخذ بنظرة موضوعية للأوضاع اللغوية في العالم وأن نسعى بكل ثقة لأن تكون اللغة العربية دائماً وأبداً ضمن اللغات العالمية المهمة .



إننا أيها الإخوة والأخوات حين نلتزم بذلك قولاً وعملاً فإنما نؤكد للعالم أجمع أننا لا ننعزل عن مسيرته بل نساهم فيها مساهمة الند لأقرانه ، نعتز بلغتنا ، نفتخر ونزهو بثقافتنا ونحرص كل الحرص على التعرف على الثقافات الأخرى والتفاعل معها لما فيه مصلحة العالم أجمع .
وفي ختام كلمتي اليوم ، أشكركم كثيراً على اهتمامكم وأدعو الله - سبحانه وتعالى - أن يوفقكم ويوفقنا جميعاً لما فيه خير هذا الوطن العزيز ورعاية مصالحه ، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير على هذه الكلمة الراقية والكلمة الشاملة ، وأنتم تعرفون - طبعاً - قول الشاعر العربي في مدح لغتنا العربية والإشارة إلى تقصيرنا - أيضاً - في حمايتها ، حيث قال عن لغتنا وهي تخاطب أبناءها :

أنا البحر في أحشائي الدر كامن * * * فهل سألوا الغواص عن صدفاتي

وأنتم أبناء الإمارات وبنات الإمارات كان في تراثكم الغاصة العظام ، فنرجو - إن شاء الله - في هذا النقاش أن يتمكن الإخوة من الغوص في قضايا اللغة العربية وحمايتها ، مع التركيز على المحاور الموجودة في هذا الموضوع ونبدأ بسعادة الأخ فيصل الطنجي فليتفضل .

سعادة / فيصل عبدالله الطنجي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول إلى معالي الشيخ نهيان بن مبارك - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع .

معالي الرئيس ، تبين لنا أنه لا يوجد تشريع في دولة الإمارات يحمي اللغة العربية أسوة بالدول العربية الأخرى على الرغم من وجود المادة السابعة من دستور دولة الإمارات والتي تنص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية ، وأن هناك توجهاً نحو التقليل من صرامة القوانين التي تحكم تدريس اللغة العربية في المدارس والجامعات الحكومية ، فعلى سبيل المثال ينص القانون الاتحادي الخاص بإنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة على أن اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة ، ولمجلس الجامعة أن يقرر استعمال لغة أخرى في الأحوال الخاصة إذا استدعت الطبيعة ذلك ، أما في واقع السياسات التعليمية فإن الأمر متجه نحو تعزيز التدريس باللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية ، فيتم التدريس في غالبية مؤسسات التعليم العالي باللغة الإنجليزية بشكل عام في معظم الكليات باستثناء مساقات اللغة العربية والدراسات الإسلامية والشريعة ، وتتضمن الأسباب الرئيسية لذلك هدف تخريج جيل من المهنيين الذين يستطيعون المنافسة في الساحة .



معالي الرئيس ، معالي الوزير ، علماً بأن وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع قامت برفع مشروع القانون لمجلس الوزراء لحماية اللغة العربية ، وارتأى مجلس الوزراء حينها أن الدستور نص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة مما لا يستدعي صدور القانون وعليه أتساءل: ما هي الأسباب الرئيسية لتأخير إصدار تشريع يحمي اللغة العربية ؟ وما هي الجهود التي تقومون بها – حالياً - لحماية اللغة العربية لحين إصدار التشريع ؟ أسوة بالدول الأخرى مثل العراق التي أصدرت في عام 1977 قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية ، وأصدرت الجزائر في عام 1991 قانون تعميم استعمال اللغة العربية ، وكذلك فرنسا أصدرت قانوناً لحماية لغتها وفرضت استعمالها في كل النصوص المكتوبة ومنعت استعمال الألفاظ والعبارات الأجنبية بالإضافة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات لمن يخالف ذلك ، فما هي أسباب التأخير وهذا هو سؤالي الأول يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، قانون حماية اللغة العربية أسوة بالعديد من الدول التي سنت قانوناً في هذا المجال ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً ، ذكرت لكم تجارب الدول – كما ذكر الأخ العضو المحترم – مثل فرنسا وكوريا ونحن من خلال المجلس الاستشاري سنناقش هذه التوصيات ، وكما ذكرت – إن شاء الله – سنتنفذ كلها وأوافق الأخ العضو المحترم على إصدار قانون لحماية اللغة العربية ووضع الأطر للتعامل معها وتدريبها وكتابتها في المحلات والمرافق العامة ، وإن شاء الله سنتنفذ هذه التوصيات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، أخ فيصل تفضل بالمداخلة الثانية .

سعادة / فيصل عبدالله الطنجي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول إلى معالي الوزير .

معالي الرئيس ، تبين وفق نتائج الحلقات النقاشية حول كفاءة مدرسي اللغة العربية حول الواقع التعليمي في دولة الإمارات افتقاد معلمي اللغة العربية إلى وعي عميق ومتجدد باللغة ووظائفها ، وتنوع مستوياتها وأشكالها ، كما كشفت الدراسة باستطلاع أجرته إحدى المؤسسات المتخصصة في فبراير 2010 أن نسبة 96% من مدرسي اللغة العربية غير راضين عن أساليب تدريس اللغة العربية وطرائق تعليمها ، وأن 48% من الطلاب يستعينون بالدروس الخصوصية في مادة اللغة العربية ، كما أشار بعضهم إلى ضعف مستوى معلمي اللغة العربية ، ولدي بعض الصور



حبذا لو يتم عرضها على شاشة القاعة ، لدينا اليوم بعض الممارسات ولا أدري هل اللغة العربية في خطر ؟ بل أقول أن أولادنا اليوم في خطر بسبب طريقة تعلمهم باللغة العربية ، فعلى سبيل المثال حرف " الذال " ، طريقة تعليمه في بعض المدارس وليست مدرسة واحدة بل معظم المدارس في دولة الإمارات يكون نطق حرف "الذال" في كلمة " ذرة " تكتب باللغة الانجليزية (Thura) ، ونفس الشيء بالنسبة لكلمة " ذئب " ، وعلى سبيل المثال – كذلك – فإن حرف "الذاء" واللغة العربية مترجمة للغة الانجليزية مختلفة ، فحرف " الذاء " يكتب "th" وهذا يدل على أن أبناءنا يجب عليهم نطق الكلمة العربية باللغة الإنجليزية ، وكذلك لدينا حرف "الذاء" مثل كلمة " ثعبان " ومعناها بالانجليزي " Snake " ولكن تمت كتابتها بطريقة الأحرف الانجليزية "Thoo3ban" والأخطر من ذلك أن رقم (3) هو حرف " العين " ، فاليوم أولادنا في مدارس دولة الإمارات وفي المدارس الخاصة يعلمونهم اللغة العربية بأداة اللغة الانجليزية ، وهنا كذلك نفس الشيء بالنسبة لحرف " الميم " في كلمة " مظلة " حيث كتبت بالانجليزية "Methalla" ، وأنا بصراحة تواصلت مع المدارس الخاصة وقالوا لي أن هذا الأمر هو للطلاب الأجانب الموجودين في دولة الإمارات ولكن حصولي على هذه الأوراق كان من بعض الأمهات والآباء المواطنين في دولة الإمارات وقد حصلوا عليها من كتب أولادهم ، وعليه فإنني أتساءل : ما هي الدراسات التي قمت بها للمراسلة في تطوير مهارات مدرسي اللغة العربية ؟ وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في شأن تطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية ؟ رغم أن هؤلاء المدرسين أصلهم عرب وليسوا أجانب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً جزيلاً ، طبعاً مسألة المدرسين ومهاراتهم هذا شيء راجع لوزارة التربية والتعليم لكن بلاشك أن من ضمن اهتمامات وزارة الثقافة هو اهتماماتها باللغة العربية وأعتقد أنها تراقب كل الظواهر سواء في المجال التعليمي أو الإعلامي وغيرها من الظواهر في مجال اللغة العربية لكن نترك الموضوع لمعالي الوزير لكي يجيب على مسألة تدني مستويات مدرسي اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة في الدولة ، تقبل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، مرة أخرى أؤكد شكري على اهتمام الإخوة الأعضاء المحترمين باللغة العربية ، وأود أن أؤكد – كما ذكرت – في طرحي لسياسة الدولة أننا قد اتصلنا بوزارة التربية والتعليم والجهاز التعليمي لوضع أطر وأسس لمعلمي اللغة العربية وطرق تدريسها بطريقة حديثة



والاهتمام باللغة العربية ، فإن شاء الله نوفق في إعادة صياغة تدريس اللغة العربية في المدارس الخاصة والحكومية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن لسعادة الدكتورة شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، معالي الوزير ، طبعاً اليوم طالعنا الصحف في الصفحة الأولى ، إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد قال : " الإمارات رائدة في نشر وترسيخ اللغة العربية " ، إذا نحن قيادةً وحكومة تنفيذية حريصون على أن تكون هذه اللغة العربية بالمستوى الذي يليق بنا كشعوب لغتهم الرسمية هي اللغة العربية ، وإن خالف الواقع ذلك ، ولقد كان لدي - يا معالي الرئيس ويا معالي الوزير - الكثير من الأسئلة حول دور المجلس الاستشاري في دعم رؤى القيادة ، والمبادرات والمؤتمرات التي تعقد في هذا الشأن ، ودور المجلس الاستشاري في التعاون مع وزارة التربية والتعليم سواء كان بالنسبة للتعليم العام أو التعليم العالي ، والنتائج التي قامت بها الدولة في هذا الشأن مقارنة بالواقع ، لكنني لن أتطرق لها لأنني سمعتها في تقرير معالي الوزير ، لكن - فقط - في هذا المجال وبوجود معالي الوزير أثناء حديثه حتى في رده على سؤال سعادة الأخ أحمد الأعماش ، حيث تحدث معالي الوزير وأسعدني بذكر المعايير التي وضعتها وزارته - وزارة الثقافة - من أن هناك معايير تطبق لدى تطبيق هذه المبادرات والممارسات ، والذي نريده نحن هو أن يتم لهذه المبادرات ورؤى القيادة والمؤتمرات صياغة معايير في ضوء كل هذا الجهد الكبير ، ومدى تحقق هذه المعايير حتى نستطيع أن نسأل أنفسنا : هل فعلاً نحن حققنا هذه المعايير أم لم نحققها ؟ فما يصرف على المؤتمرات واللقاءات كثير ، ولكن إذا كانت هناك معايير واضحة تقاس عليها هذه المبادرات ومدى تحقيقها في هذا الواقع فنكون بذلك قد حققنا الهدف في ترسيخ اللغة العربية ، وكما قلت لكم أنا لن أسأل معالي الوزير ما هو الدور - وطبعاً معاليه قد تعرض لكل هذه الأمور - سواء كان تناول دور المجلس الاستشاري أو تناول التعليم العام والتعليم العالي ، النقطة - فقط - التي أتمنى أن تكون هي أن يكون هناك تعاون بين المجلس الاستشاري والمجتمع ككل والتعليم العالي ، لأن طلبة الإمارات أو الطلبة ضعيفي المستوى حين لا يجدون لهم مكاناً في الكليات أو يضعف هذا المستوى لا يرسلونهم إلى دراسة اللغة العربية لأن الضعيف لا يستطيع أن يعطينا ذاك المنتج الذي نسعى إليه ، هذا - فقط - ما كنت أتمناه وما حققه معالي الوزير في كلمته ولن أعيد أسئلتني في هذا الشأن ، وشكراً .



معالي الرئيس :

شكراً ، نرجو - حقيقة - الاختصار لأن معالي الوزير لديه خلال الساعة (12:30) ظهراً تكليف من القيادة بلقاءات رسمية هامة ونحن لدينا وقت محدود - للأسف الشديد - وهو نصف ساعة لأن هذا التكليف جاء الآن بشكل مباشر ، وكما رأيتم فإن معالي الوزير ذكر في كلمته الكثير من الأمور التي تهمكم وتشغل بالكم وأعلن أن الدولة لها مبادرات في هذا المجال ، وأيضاً - كما ذكرت الدكتورة شيخة - أن القضايا التي كانت تتوي طرحها قد طرحها الوزير ، كما أن التوصيات التي طرحتموها أعلن الوزير موافقته عليها ، فنرجو الاختصار ولدينا نصف ساعة - فقط - حيث أن الوزير جاءه تكليف من القيادة للقاءات رسمية وهذا حدث عرضي ، وإن شاء الله نأخذ الظروف بعين الاعتبار مع الاحترام الكامل للمجلس ولأعضاء المجلس وللمداخلات المقررة، شكراً يا دكتورة ، معالي الوزير هل تود التعقيب على كلام الدكتورة .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

مشكورة الدكتورة ولكن ليس لدي تعقيب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا دكتورة منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، أنا - في الحقيقة - ليس لدي سؤال ولكن أود أن أشكر معالي سمو الشيخ نهيان على كل الجهود التي ذكرها في كلمته لحماية اللغة العربية ، وأيضاً على تلمسهم للتحديات المختلفة التي تواجه اللغة ، وأحب هنا أن أضيف - فقط - على ما ذكره وأفند بعض التفاصيل لعلا نتمكن جميعاً من أن نضع أرجلنا في المكان المناسب لنخطو الخطوات السليمة لوضع الحلول لهذه التحديات ، وسأركز بشكل خاص - معالي الرئيس - على علاقة اللغة بالهوية ، فكما تعلمون أن الهوية في مفهومها الشامل هي عبارة عن قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً قبل أن يكون كائناً بيولوجياً ، وجوهر الهوية - كما تعرفون - هو الانتماء ، والانتماء يتكون من عنصرين أساسيين ، العنصر الأول هو " المضمون " والعنصر الثاني هو " الإبلاغ " ، والمضمون - كما نعلم جميعاً - هو العقيدة التي تكفل للإنسان الإيمان وتقويه شر الضياع في هذا الوجود ، أما الإبلاغ فهو لغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق ، وبدون هذان العنصران لا يمكن أن يتحقق أي شكل من أشكال الانتماء ، فنحن اليوم بشكل كبير وربما بهذه المرحلة نتكلم عن الهوية وعن الانتماء وعن كيفية تعزيز هذه المسائل عند النشء ، وما يؤكد لنا التاريخ والتجارب الإنسانية الحضارية قبل حتى نتائج البحوث العلمية أنه بدون اللغة لن يكون هناك انتماء



وهذه مسألة حاسمة ومفصولة ، فلما نأخذ - على سبيل المثال - ربما معالي سمو الشيخ نهيان أفرد أو تكلم أو أشار إلى التجربة الفرنسية ، فإن اللغة الفرنسية لم تكن هي اللغة الرسمية ولكن اللاتينية كانت هي اللغة الأساسية ، والفرنسية كانت لغة من يعملون في البلاط الملكي - معالي الرئيس - ولكنها تطورات ، عموماً لن أدخل في التفاصيل وسأختصر ، وبعد إنشاء جمعية اللغة الفرنسية ظهرت اللغة الفرنسية كلغة أساسية في فرنسا ، ونجد أن هذا الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية الذين أوقدوا مشعل الحرية الإنسانية ورفعوا راية التنوع البشري الخلاق وتعلقوا بقداسة الانتماء للوطن بعيداً عن معيار العرق ومعيار الدين ، أتى إليهم اليوم بعد التغير في التركيبة السكانية في الجمهورية الفرنسية ودخول ألسنة مختلفة في مجتمعهم الذي وجدناهم يلونون بركن اللغة لكي يحموا سمات الهوية ، ولذلك قاموا بتعديل الدستور لأن الدستور لم يكن ينص على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الجمهورية ، وتم التعديل في سنة 1992م بحيث أن اللغة الفرنسية هي الأساس وبعد التنقيح الدستوري تم سن قانون عرف بقانون "توبون" نسبة لوزير الثقافة في تلك الفترة وهو "جاك توبون" وجاء في الفصل الأول من القانون وأنا هنا أقرأ من القانون نفسه " أن لغة الجمهورية طبقاً للدستور هي اللغة الفرنسية وهي الركن الجوهري في السيادة الفرنسية وفي تراثها وهي لغة التعليم والعمل والمبادلات والمصالح العمومية " ، وعندما نأتي - أيضاً - في إحدى المقالات في جريدة " اللوموند " حيث كتب أحد المهتمين بالموضوع مقالاً أسماه " اللغة هي الوطنية " وهو " جيلبيرت كونت " حيث قال في مقاله " إن اللغة هي الهوية الوطنية ، إنها الوطن الحي المتدفق الذي يسكن قلب كل واحد منا " ، وكذلك " ميشيل فيشار " رئيس الجمعية العامة لمستعملي اللغة الفرنسية كان يماهي دائماً بين اللغة والهوية ، بين اللغة والوطنية ويقول " إذا سلبت البلاد عنوان انتماءها الوطني وهو اللغة فكأنما سلبت من كل فرد عنوان ذاتيته " ، وهذه كلها تأكيدات على علاقة اللغة بالهوية وعلاقة اللغة بالانتماء .

معالي الرئيس ، لما نأتي لمثال آخر ونرى دولة العدو الصهيوني ، تماماً بعد التقسيم في سنة 1984م أول خطوة وأول مبادرة قامت بها هذه الحكومة هي مبادرة إنشاء مجمع اللغة العبرية في 1953م ، فهل يا ترى لقيام دولة ألا توجد هناك أولويات أخرى ؟ ولماذا التوجه مباشرة لإنشاء مجمع اللغة العبرية للغة - أساساً - كانت ميتة وقد شبت موتاً ؟ عموماً تم تكوين مجلساً يضم نحو أربعين لجنة متخصصة في كل الفروع تهتم - فقط - بمسايرة التطور اللغوي في كافة المجالات ، وعند سماعهم لأي مصطلح ينزل في الجريدة وهناك قانون يلزم جميع الجهات باستخدام هذا المصطلح ، وبعد كل هذه السنوات نرى أن اللغة العبرية قد أصبحت هي لغة البحث العلمي والتعليم والأدب والثقافة بعد أن كانت لغة ميتة ، وقد ذكروا في كثير من مقالاتهم أنهم



قاموا بهذه المسألة لأن اللغة العبرية هي المعبر الأساسي عن تاريخهم وشخصيتهم وثقافتهم الجامعة لكيانهم المشتت ، والصاهرة لكل اختلافاتهم ، والرابط لوحدهم وتضامنهم .

لن أطيل كثيراً – معالي الرئيس – لكن هذه مجرد نماذج تؤكد لنا وتقول لنا ويجب أن نقف عندها ونستخدمها كنماذج لننطلق من خلالها ، فلا يمكن أن نحقق اليوم أي شكل من أشكال الانتماء الحقيقي إلا بوجود اللغة ، فهذا عنصر أساسي ومهم جداً ، فكثير من الدراسات – في الحقيقة – أكدت على هذا الموضوع ، وجميعنا يعرف أن اللغة هي – في الحقيقة – ظاهرة اجتماعية تتأثر بما يحدث في المجتمع وتتأثر بالتغيرات ، وبالتالي يمكن أن تخبو ويمكن أن تقوم بناءً على الوضع، ونحن اليوم في دولتنا اللغة العربية هي اللغة الرابعة ، وفي نفس الوقت نحن اليوم في دولتنا لغة التعليم العالي هي اللغة الإنجليزية ، وكذلك نحن اليوم في دولتنا نعاني من أن أبنائنا لا يستطيعون أن ينطقوا اللغة العربية بالشكل السليم ، وقد قال ابن حزم الأندلسي في وصفه للغة العربية في أحد كتبه " أن اللغة ظاهرة اجتماعية تمثل للظروف التي تمر بها المجتمعات ، إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم واختلاطهم بغيرهم " ، وكذلك أكد ابن خلدون على هذه المسألة ، وقد مرت اللغة العربية بكثير من الكبوات ولكنها قامت مرة أخرى ، والآن نحن نمر بكبوة ولكن هل – إن شاء الله – سنقوم ؟ لذلك يجب تكثيف هذه الجهود وقد ذكر سمو الشيخ نهيان مجموعة من التحديات الكبيرة ، وأعتقد اليوم - وأثني على ما ذكره الأخ فيصل والإخوان - بضرورة إيجاد قانون للغة العربية حتى نستطيع حمايتها مما يحدث حولها ، وأتمنى أن نرفع توصية ونتفق مع الأعضاء جميعاً على دعم هذه التوصية بضرورة إظهار قانون اللغة العربية ، وأعتذر للإطالة وشكراً معالي الرئيس وشكراً لمعالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكراً ، طبعاً ملاحظة الدكتورة حول القانون ومعالي الوزير تكلم عن ضرورة هذا القانون ، وبلاشك أن اللغة العربية حفظها الله بالقرآن الكريم وحفظها بالدين الإسلامي العظيم ، ولكن كما ذكرت الدكتورة في التحليل الأخير أنها كائن اجتماعي والأمم التي لا تحافظ على لغتها إن لم تنقرض هذه اللغة فستضعف كثيراً ، والآن ننقل إلى سعادة الأخت نورة الكعبي .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على جهودهم في دعم الثقافة من فعاليات - وأيضاً - من مبادرات مهمة جداً لتعزيز مكانة الهوية والتراث واللغة العربية .



النقطة التي أحب أن أذكرها هي المحتوى العربي في المواقع الإلكترونية ، المحتوى العربي في العالم العربي هو أقل من 3% ولكن - أيضاً - نحن في دولة الإمارات يوجد الفئة الشبابية التي هي أكثر من 60% أقل من سن 25 سنة ، وطبعاً هناك الكتب العربية والمبادرات الثرية التي تقدمها وزارة الثقافة ولكن نحب - أيضاً - أن نفهم ما هي المبادرات أو ماذا نستطيع القيام به كجهات متواجدة أو كأشخاص وأن نتعاون مع المبادرات الإلكترونية والكتب الإلكترونية وبزيادة الدراسة الإلكترونية ولكن ليست الدراسة بحد ذاتها ؟ كذلك الألعاب الإلكترونية التي تؤثر على الهوية ، وأيضاً دعنا نقول من الناحية الفنية مثل الموسيقى والأغاني التي تكون باللغة العربية ولكن - أيضاً - أن تكون شبابية وتساعد على تركيز هذه الهوية ، فنريد أن نعرف كيف نشارك في إثراء المحتوى العربي للمستقبل سواء كان الكتروني أو ألعاب الكترونية وكذلك كيف نستطيع أن نفكر أن العالم يتجه للموبايل والأجهزة المحمولة ، وكيف نركز على هذه الأجهزة المحمولة وخاصة في التطبيقات ، فهناك الكثير من التطبيقات العالمية التي تكون باللغة الإنجليزية ولكن - أيضاً - نستطيع أن نحول هذه التطبيقات إلى اللغة العربية ونستخدمها سواء في الحياة اليومية أو العملية أو الثقافية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، بالنسبة للموسيقى والأغاني لم يبق العصر الذي كانت فيه السيدة أم كلثوم التي تغني أغانيها وقصائدها باللغة العربية الفصحى ، وعبد الوهاب يغني أغاني لكبار الشعراء العرب واليوم سادت اللهجات في الأغنيات السائدة والرائجة .

معالي الوزير ، الأخت نورة تذكر المحتوى بالنسبة للإعلام الإلكتروني والتربية الإلكترونية ، والوافد الإلكتروني الجميل الذي يحمل محتوى أكثره بغير اللغة العربية ، فما هو دور الوزارة بالاهتمام بهذا الجانب وزيادة دور اللغة العربية بالمحتوى الإلكتروني الذي له علاقة بثقافة الإمارات تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر الأخت الفاضلة العضوة المحترمة نورة ، وأثني على ما ذكرته من أن التواصل الاجتماعي تسوده اللغة الإنجليزية والمحتوى باللغة العربية ضئيل ، والمادة ضئيلة ، وأنا - كما ذكرت في كلمتي - سنتواصل مع المهتمين في الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعي ونحاول أن ننثريه باللغة العربية لكي يتعامل معه المتعاملين ويجدون فيه ما يودون الاستفسار عنه أو البحث عن المعلومات المختلفة ولكن في نفس الوقت يجب أن ندرك أننا نعيش في ثورة معلومات وتسودها وتطغى عليها اللغة الإنجليزية وتتجدد هذه المعلومات ليست بالدقيقة



ولكن بالثانية ، وهذا لا يعني أننا لا نحاول أن نزيد من استعمال أساليب التواصل الاجتماعي من خلال شبابنا باللغة العربية وإنما يجب أن ندرك - أيضاً - أن قدراتنا محدودة في مثل هذه المواقع باللغة العربية لأنها تتجدد كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة ، لكن - إن شاء الله كما ذكرت - سنتواصل مع الجهات المختلفة مثل المدارس والجامعات ووسائل الإعلام لإدخال اللغة العربية في هذه المجتمعات بشكل أكبر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، طبعاً كلكم تدركون أننا في دولة الإمارات عددنا بسيط وصغير بالنسبة لحجم الأمة العربية والتي تصل إلى (300) مليون نسمة ، ونتمنى - أيضاً - أن تكثر الجهود اللغوية في هذه الدول لأن محتوى الانترنت يأتي من عدة أماكن وليس من مكان واحد ، وهذه الدول تحفل بالكفاءات والمواهب في المجال اللغوي والمجال الأدبي والمجال الثقافي بشكل عام ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة أنا جديد على اللجنة ولم أحضر الاجتماعات الأولى ولا الأخيرة ، والأسئلة التي لدي في البطاقة التي وزعت عليّ قد أجاب عليها معالي الوزير ، لكن لدي نقطتين أود أن أسأل عنها معالي الرئيس ، نحن اليوم نتكلم عن اللغة العربية وأحب أن أذكر بالمعلومة التي ذكرتها معاليك بخصوص اللغة العربية والإمارات تقخر بمن يغوصون في أعماق البحر - حينما شبهت بأهل البحر - وأود أن أؤكد - أيضاً - أن أبناء البادية - كذلك - يحتاجون للغة العربية وهم أدق فيها وكذلك أبناء الجزيرة العربية . (معالي الرئيس ، دائماً نحن في كل المواضيع نطلب من الحكومة أن تضع استراتيجيات وخطط ومراكز ونطالب الحكومة بكل ذلك ، لكن أين الجانب الآخر ؟ نحن مواطنين ، ولكننا اليوم في دولة الإمارات لدينا ملايين من الوافدين بأبنائهم ، وبمدرسيهم وبعاداتهم وتقاليدهم ، وعندما نتكلم عن أنفسنا ، فأبناؤنا من يتكلم معهم ، ربما نحن نتكلم معهم سويغات قليلة في اليوم ، أبناؤنا يتحدثون مع الخدم بلغات متعددة وثقافات متعددة ، والمدارس الحكومية لا نريدها بل إننا نرسل أبناءنا إلى المدارس الخاصة ، وهناك تجد فيها مدرسون هنود وآسيويون وجنسيات أخرى ، ونطلب من الدولة ونقول أن اللغة العربية ضاعت وضاعت ، لكننا نحن من ضيع اللغة العربية ، نحن المواطنون ، لا نتكلم مع أبنائنا ، ولولا أن القرآن الكريم اللغة الأساسية فيه هي اللغة العربية ، ولو أننا اعتمدنا على القرآن الكريم ولو حفظنا أبناءنا القرآن الكريم ولو التزمنا به لكان كل أبناءنا يتكلمون الفصحى الدقيقة والصحيحة ، نحن لا



نلوم الدولة في كل الأمور ، نعم الدولة تضع الاستراتيجيات لكن أين واجبنا نحن كمواطنين ، هذا ليس سؤال بل هو معلومة للجميع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ مصبح ، طبعاً هذا يطرح شيئاً كبيراً بالنسبة للواجبات الوطنية ، فنحن دائماً نطلب من حكومتنا أن توفر العديد من الأمور وهي حقوق المواطنين ولاشك أن لهم الحق فيها ولكن هناك واجب على المواطن – أيضاً – أن يعلم كما منا أبناءه لغة أبائهم وأجدادهم وأن يجتهد في هذا المجال وهناك جانب كبير من التقصير سواء تقصير فردي أو عائلي في هذا المجال ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أنا أشكر معالي الوزير على ما تفضل به ، وبصراحة هو أتلج صدورنا بموافقته على التوصيات ، لأن إذا كان لدينا رئيس لجمعية حماية اللغة ولا يطالب بقانون ويرى بأن هذا الأمر غير ضروري فهذا للأسف ، فنحن نوجه الشكر لسمو الشيخ بأنه قدّر ونظر في هذا الأمر ورأى أن هذه من الأمور ذات أهمية ، كذلك الإخوان تكلموا بالنسبة لما حدث في العراق والجزائر وفرنسا . (معالي الرئيس ، كل هذه الدول ليس لديها ما لدينا ، فنحن أقلية ، فإذا هم بوضعهم وبحجمهم وبإمكانياتهم ونسبة الأجانب لديهم أقل من التي عندنا وقد استعجلوا على هذه القوانين والتوصيات وحاولوا أن يحموا أنفسهم فما بالك بنا نحن بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة؟! فنسبتنا ثقل والأجانب يزدون ، وتدفق المعلومات باللغات الأجنبية أجبر أولادنا الآن على أن يتخرجون من الجامعات ولا يستطيعون الكلام باللغة العربية ولا حتى إجادة الصياغة ولا فهم اللغة العربية ، وبعد التخرج من الجامعة تكون الأفضلية للغة الأجنبية وهو يفضل بأن يحصل على الكتاب ويقرأه باللغة الإنجليزية فهو الأسهل له ، وهو حينما يستمع للتلفزيون باللغة الإنجليزية أسهل له ، ولكن هذه ليست لغة فقط ، بل هي ثقافة وهي تشرب عادات وتقاليد مختلفة غير لغتنا نحن ، فإذا استمرينا على هذه الوضعية فسيكن الجيل الجديد القادم لديه إشكالية كبيرة ولن أطيل ، ولكن أشكر معالي الوزير على هذا الأمر وأنبه إلى أنه لا بد التركيز على أن جمعية اللغة العربية هي أساساً من يطالب بقانون لحماية اللغة العربية وليس نحن ، وأنا أستغرب من تصريح جاء في الإعلام بأنهم يرون أنه لا داعي للقانون ، ونحن نريد أن نؤكد على هذه النقطة ونشكر معالي الوزير لأن القانون مهم وضروري جداً ويجب أن نقارن أنفسنا بالدول الأخرى حيث أنهم شرعوا قانون وهم أكثرية ونحن أقلية وهو مهم جداً بالنسبة لنا ، وأشكر معالي الوزير مرة أخرى وشكراً .



معالي الرئيس :

شكراً جزيلاً ، حقيقة إحدى دول شمال افريقيا عندما زارنا أحد مثقفيهم أثناء مؤتمرات اللغة العربية قال أن الشعب يريد الاهتمام باللغة العربية وتطبيقها بشكل جيد والحكومات غير متحمسة، لكن نحن عندنا الحكومة متحمسة بينما – كما ذكرت – بعض الجهات الأهلية التي من المفروض فيها أن تدعو إلى اللغة العربية غير متحمسة ، شكراً أخ حمد و ننتقل إلى الأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول – أيضاً – لمعالي الوزير ، وأبدأ بمقولة للشاعر حمد بوشهاب " رحمه الله " حيث قال :

صانك الرحمن من كيد العدى	***	لغة القرآن يا شمس الهدى
أحدثت في مسمع الدهر صدى	***	هل على وجه الثرى من لغة
عناك لا يعلم شيئاً أبداً	***	مثلما أحدثته في عالم
بك أفتى وتغنى وحدا	***	فتعاطاك فأمسى عالما

معالي الرئيس ، يتولى المجلس الاستشاري للغة العربية التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لتطبيق ميثاق اللغة العربية إلا أن مدى استجابة وتفاعل الجهات المعنية المختلفة مع المجلس الاستشاري للغة العربية تعد ضعيفة ، وعليه أتساءل : ما هي سياسة المجلس الاستشاري للغة العربية في دعم الجهود لتطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربية بعد الأخذ بتجارب أفضل الممارسات والحلول من الدول الأخرى ؟ وكذلك ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه المجلس بشأن التنسيق بين المجلس الاستشاري للغة العربية والمؤسسات الاتحادية والمحلية في تعزيز تطبيق الميثاق وما هي الحلول التي وضعت للتغلب على هذه الصعوبات ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، المجلس الاستشاري ومدى تطبيقه للقرارات والصعوبات التي يواجهها ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً معالي الرئيس ، ذكرت – أيضاً – في كلمتي الجهود المبذولة من خلال المجلس الاستشاري للغة العربية في التواصل مع المؤسسات والجهات المختلفة في المجتمع ، وتعزيز مكانة اللغة العربية واستعمالها ، وكما ذكر كل الإخوة أن هناك اهتمام من قبل الدولة - وكما ذكرت الدكتورة قبل قليل - أن الصحف طالعنا اليوم بتصريح لسمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم باهتمامه وجعل الإمارات مركزاً للغة العربية ، والمجلس يقوم بالتواصل باستمرار مع الجهات الأخرى ، وإن شاء الله في تشكيله الجديد من قبل



مجلس الوزراء سنضع استراتيجية كاملة للتواصل وأهدافها ومخرجاتها ونتائجها وسنتابع تنفيذ هذه الخطة في المستقبل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ سالم بن هويدن تفضل .

سعادة / سالم محمد هويدن :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، ففي إطار ميثاق اللغة العربية تم الإعلان عن إنشاء كلية للترجمة في كلية الشيخ محمد بن راشد للإعلام في الجامعة الأمريكية في دبي ، والتي تهدف إلى تخريج المترجمين ، كما تهدف الكلية إلى تعزيز وضع الإمارات كمركز حضاري للترجمة لترجمة العلوم والمعرفة وحركة التعريب في المنطقة ، إلا أن اللجنة لم تحظ بأية معلومات واردة من الكلية حول أهم نتائج أعمال الكلية على الرغم من أهمية حركة الترجمة العلمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس ، وعليها أتساءل - معالي الرئيس - : ما هي أهم نتائج أعمال كلية الترجمة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هذه الكلية تابعة لجامعة أهلية ولا أدري إذا كان لدى معالي الوزير متابعة لعمل هذه الكلية.

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

أسف يا معالي الرئيس الفاضل ما هو السؤال ؟

معالي الرئيس :

السؤال كان عن كلية للترجمة في الجامعة الأمريكية في دبي ، سعادة الأخ سالم بن هويدن سأل حول هذا الموضوع وهل الوزارة متابعة لهذه الكلية أم لا ؟ وأنا ذكرت له أن هذه جامعة أهلية لكن هل هناك متابعة لهذا الموضوع ، هل تتابعون نشاط هذه الكلية ؟ تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

معالي الرئيس ، الجامعات تتبع وزارة التعليم العالي وهي جامعة خاصة ولكن وزارة التعليم العالي هي التي تشرف على الجامعات والاعتراف بالكليات وتقييم الأقسام والمساقات التي تطرح وليس لدي علم بهذه الكلية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، لقد انتهى أعضاء اللجنة من الحديث في هذا الموضوع والآن ننتقل بشكل سريع إلى الإخوان طالبي الكلمة وسنبداً بالأخ أحمد الأعماش ، أرجو الاختصار وعدم تكرار القضايا التي طرحها الإخوان .



سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً لمعالي الشيخ نهيان ، إن اللغة العربية لغة بيان وشعر ولغة الأذهان ولغة اللسان ولغة الكتابة ، وتسمى لذلك " لغة ذهني ولفظي واسمي " ، الآن – معالي الرئيس – أبنائنا أو المناهج التي يدرسها أبنائنا – كما ذكر سعادة العضو فيصل – لا تؤسس على أن الابن أو الطالب يتخرج ويستطيع أن يملأ أو يعبر أو يكتب إملاء أو تعبير أو خط أو نحو أو بلاغة ، فبالتالي اتجه الآن جميع أو معظم الآباء إلى تقديم مخرجات أو تقرير للمدرس حيث يتجهون للمكتبات لطباعته أو تصويره ، فانتقلت مهمة القلم والورقة لدى أبنائنا إلى النسخ واللصق وهذا يهدد مستقبل اللغة العربية تهديداً كبيراً في تأسيسها أو أن يرتقى فيها ، هذه النقطة الأولى التي أحببت أن أشير إليها .

النقطة الثانية – معالي الرئيس – نحن كأباء عندما نتجه لاختيار مستقبل أبنائنا للتدريس ، فأول ما نركز عليه هل سيحصل على وظيفة إذا ما تخرج ؟ فسؤالي - أو تركيزي مختصراً - هو أن خريجي اللغة العربية لا يستطيعوا الحصول على عمل ، وهذه نقطة مهمة جداً ، وبالتالي فإن خريجي اللغة العربية سنجد أن القطاع العام الحكومي منتشر ولا توجد فيه وظائف ، والقطاع الخاص لا يقبل خريجي اللغة العربية ولا يقبل خريجي التربية الإسلامية ولا يقبل اللغات الأخرى ، فبالتالي أي خريج مواطن يريد أن يكون مخزون للغة العربية في المستقبل وأساس من أسس اللغة العربية في المستقبل لا يستطيع أن يحصل على وظيفة ، وبالتالي فهذه من مهددات اللغة العربية ومن مهددات مستقبلنا .

النقطة الثالثة - معالي الرئيس - هي عملية سن القوانين في مجلس الوزراء بالإضافة إلى سن القوانين فيما يخص اللغة العربية وكأساس أنا اقترح أن يكون من ضمن القانون هو دعم الوظيفة وتخصيص مكافأة أو تمييز لمدرس اللغة العربية ، فبالتالي أنا أضمن إذا اتجهت إلى أن أكون مدرس لغة عربية فإنه سيكون لي امتياز ، فما بالك يا معالي الرئيس أن يكون موظف الـ " IT " في أي وزارة أو في أي إدارة مرتبه أعلى من مرتب المدرس ، وهذا ما يهدد مستقبل اللغة العربية ، فأقترح وأطلب المحافظة على اللغة العربية من خلال القلم ومن خلال الورقة ومن خلال التأسيس العلمي السليم المناسب وضمان إيجاد وظيفة لخريجي اللغة العربية في القطاعين العام والخاص ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير ، بلا شك طبعا هذه راجعة لوزارة التربية ، ولكن بلا شك أن وزارة الثقافة - أيضا - يمكن أن يكون لها دور في التوجيه في هذا المجال بالنسبة لتحسين تدريس اللغة العربية وخريجي اللغة العربية وتحفيزهم في التوظيف ، تقضل .



معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا للأخ أحمد ، نعم نحن على اتصال مع وزارة التربية والتعليم لإعادة النظر في طرق تدريس اللغة العربية ، وإعداد المعلمين الأكفاء للقيام بتدريسها ، وأيضا هي كما تعرفون إلزامية لجميع الطلاب ، ولكنها تحتاج إلى إعادة النظر في طرق تدريسها ووضع منهاج يواكب التطورات الحديثة في طرق التعليم باستغلال كل الوسائل والتقنيات الحديثة ، وأيضا أهم من ذلك هو إعداد المعلم الجيد القادر على التفاعل مع طرق التدريس الجديدة والتقنيات وإيصال الطالب والطالبة لتمكينهم من القدرة على استيعاب اللغة العربية وقواعدها والاستفادة منها والتعامل معها ، فهناك اتصال بيننا وبين وزارة التربية والتعليم وكذلك مع المؤسسات الأخرى والكليات والجامعات والاعلام لإعادة النظر في طرق تدريس اللغة العربية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر معالي الشيخ نهيان على توضيحاته ، والشكر موصول للجنة على جهودهم . معالي الرئيس ، لو عدنا للتقرير سنجد أنه في عام 2003 و 2006 رفعت توصية لإصدار قانون خاص باللغة العربية لمجلس الوزراء وفي عام 2006م ارتأى مجلس الوزراء عدم الحاجة لإصدار هذا القانون لأن الدستور كافي ، ومن بعد ذلك - معالي الرئيس - تواصلت الأحداث وأطلقت المبادرات وهي تقريبا (25) مبادرة لتعزيز اللغة العربية ، ومنها مبادرات - معالي الرئيس - يمكن أننا في دولة إمارات العربية سباقين فيها منها مبادرة الأسماء الإلكترونية ، فمثلا " خليفة . الإمارات " وهذا كان أول موقع إلكتروني باللغة العربية ، فأنا سؤالي - معالي الرئيس -اليوم بعد أن رأيت التقرير وتوضيحات معالي الوزير عن جهود التكامل التي من المفروض أن تصاغ في سياسة واضحة وليست مبادرات لتتكامل جميع الجهود لتحقيق الغرض المنشود ، فهذا التوضيح الذي أطلبه من معالي الوزير بخصوص تكافل الجهود وتكاملها لإعداد سياسة واضحة لتعزيز حماية اللغة العربية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، المبادرات كثيرة ولكن السؤال هو عن كيفية استخدام هذه المبادرات لسياسة عملية لهذا الهدف النبيل ألا وهو تعزيز دور اللغة العربية ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا ، أتفق مع الأخ العضو الفاضل أن هناك مبادرات كثيرة وربما بعضها لا نعرف عنها ، وكما ذكرت في كلمتي أننا من خلال المجلس الاستشاري سنقوم بالاطلاع على كل هذه المبادرات



ووضع إطار متكامل لها حتى تعم الفائدة ، وأيضاً حتى يعلم المجتمع بوجود هذه المبادرات والاستفادة منها ، وقد بدأنا بجمع هذه المبادرات والاطلاع عليها والتشاور مع الجهات المختلفة في وضع إطار عام يكون مظلة للغة العربية وفي التعامل معها سواء كان في التدريس أو في الإعلام أو في التخصصات المختلفة وفي المراكز والأندية ، وإن شاء الله - كما ذكرت - هذا الأمر سيكون جزء من الاستراتيجية التي سنضعها من خلال هذا المجلس - إن شاء الله - عندما يوافق مجلس الوزراء على تشكيله الجديد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة الأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، بداية أنا لم يكن عندي سؤال ولكن الفكرة تبلورت من خلال النقاش ومن خلال المداخلة والشرح الذي تقدم به سمو الوزير ، أيضاً طبعاً - سيدي الرئيس - اهتمامك باللغة العربية يحرك عندي مشاعر لأن أسألك عن شيء لكن سأترك هذا السؤال فيما بعد . الحقيقة أن سمو الوزير قدم توضيحاً اليوم - لتصور - في بداية مداخلته عن دور الوزارة وعن توجه الحكومة تجاه اللغة العربية ، وقد حدد مجموعة من الأهداف وأيضاً مجموعة من التحديات ، ورحب بتوصيات اللجنة ممماً أغنى وغطى كثيراً من الأسئلة لأنه أبدى تجاوب إيجابي مع كل التوصيات ، ورحب بمسألة إصدار قرار أو قانون يتعلق باللغة العربية ، وهذا حقيقة أثار رضا معظم الأعضاء ، لكن سؤالي - سيدي الرئيس - هو : هل يعتقد سمو الوزير أن هذه الأهداف التي يتصورها في المحافظة على اللغة العربية أو بالأحرى إعادة اللغة العربية إلى مسارها الصحيح قابلة للتحقيق في ظل الوضع الحالي وفي ظل التركيبة السكانية وفي ظل التنمية الحاصلة ؟ فهل هذه الأهداف قابلة للتحقيق أم أننا نكتفي فقط بالمحافظة ؟ أريد إجابة مختصرة من معاليك على هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ أحمد الشامسي ، طبعاً بلا شك أن مسألة الخلل في التركيبة السكانية الكل يعرفه، والحكومة مشكورة - أيضاً - شكلت لجان متوالية لدراسة هذا الموضوع وتأثيراته سواء كانت تأثيرات أمنية أو اقتصادية ، وأيضاً النقطة التي أثارها الأخ أحمد الشامسي هي التأثيرات اللغوية الخاصة بالهوية وغير ذلك في ظل تعاظم هذه الظاهرة السلبية وهي الخلل في التركيبة السكانية ، وأنه مهما بذلنا من جهود مشكورة وكريمة من قبل الحكومة أو من قبل المجتمع الأهلي يبقى التهديد متواصل ومستمر في تقزم اللغة العربية أو حتى الهوية الوطنية في ظل وجود هذه الثقافات



المختلفة والمغايرة لثقافتنا واللغات المغايرة للغتنا مع احترامنا - طبعاً - لكل هذه الثقافات واللغات، ولكن هذه مسائل نسبية ، تفضل معالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكراً ، أود أن أؤكد للأخ الفاضل أننا نعم عندنا القدرة والإمكانية لنجعل من دولة الإمارات مركزاً عالمياً للغة العربية ، وأنا متأكد أن وجود اللغات الأخرى والجاتيات الأخرى لن تؤثر على اللغة العربية لما لها من موقع في نفوس جميع العرب ، فهي لغة القرآن ولغتنا التي نعتز بها ، فنحن قادرين ليس فقط على أن نضع القوانين والاستراتيجيات وإنما لدينا القدرة على تنفيذها ، وليس فقط في دولة الإمارات وإنما - إن شاء الله - سنكون مركزاً عالمياً لتطوير اللغة العربية والتعامل معها وجعلها تواكب التطورات المتلاحقة في العالم ، وإن شاء الله هذا المركز سوف يفي بهذا الغرض ويمكن الجميع من التعامل مع هذه اللغة الحية وفائدة جميع من يريد أن يتعلمها داخل الدولة وخارجها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، طبعاً التوصيات ستعاد إلى اللجنة مرة ثانية لإعادة صياغتها بناء على النقاش الذي تم هنا ، وإذا كان لديكم أية ملاحظات أخرى بإمكانكم التواصل مع أعضاء اللجنة لكي نرفع لكم التوصيات كاملة للتصديق عليها وإرسالها إلى مجلس الوزراء ، والآن نشكر معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان على مناقشة هذا الموضوع الهام ودور الوزارة الهام في الحماية والحفاظ وتعزيز دور هذه اللغة النبيلة في مجتمعاتنا ، شكراً جزيلاً لكم .

والآن وبعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال ، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة على أن تكون الجلسة القادمة بتاريخ 12/9/2014م ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 11.33 صباحاً)

رئيس المجلس

محمد أحمد المر

الأمين العام

د. محمد سالم المزروعى



الملاحق



ملحق رقم (1)

تقرير

لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة
في شأن موضوع
" سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية "



المقرر

معالي محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليتكم تقرير لجنة شئون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول موضوع
"سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"، برجااء التقضل بعرضه على المجلس
المقرر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،

رئيس اللجنة
د. منى جمعه البحر

2013/6/3



تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة حول موضوع
(سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية)
فهرس التقرير

الصفحة	العنصر
2	الفهرس
3	ملخص التقرير
6	التقرير المفصل
7	أولا :- الرؤية العامة للجنة بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية
11	ثانيا :- رؤية اللجنة في شأن المحور الأول المتعلق باستراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية.
11	أ. ملاحظات اللجنة
13	ب. رد الحكومة على ملاحظات اللجنة
15	ثالثا:- رؤية اللجنة في شأن المحور الثاني طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها.
15	أ. ملاحظات اللجنة.
17	ب. رد الحكومة على ملاحظات اللجنة.
19	النتائج
21	التوصيات
22	المرفقات



ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الثانية المعقودة بتاريخ 2012/11/20م في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية" إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية وهي كالتالي:-

- الرؤية العامة للجنة بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية .

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. غياب استراتيجية عمل موحدة للحفاظ على اللغة العربية أو تعزيز مكانتها.
2. عدم وجود قانون لحماية اللغة العربية أسوةً بالدول العربية الأخرى، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام كل مؤسسات الدولة (الوزارات، والهيئات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمال اللغة العربية تحدثًا وكتابةً.
3. سيادة اللهجات العامية والمحلية والادعاء بعدم ملائمة اللغة العربية الميسرة لمستحدثات الواقع المعاصر أو التقدم المعولم.

- المحور الأول :- استراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية

وخلصت اللجنة الآتي:-

1. غاب عن المبادرات المتعلقة بتعزيز اللغة العربية تحويل هذه اللغة إلى لغة وظيفية تعكس شيوع استخداماتها في كافة المجالات.
2. وجود عدة تحديات أساسية تواجه اللغة العربية في القطاع الإعلامي منها الآتي :-

أ. استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم العالي وإحلالها بدلا عن اللغة العربية كلغة للتعليم.

ب. عزوف الشباب عن الاتجاه لاستخدام اللغة العربية على الانترنت.

ج. عزوف وسائل الإعلام عن استخدام اللغة العربية الفصحى والتوجه نحو اللغات العامية واللهجات.

3. على الرغم من إنشاء جمعية حماية اللغة العربية إلا أن الجمعية لم تتلق الدعم المعنوي والمادي اللازم لتحقيق أهدافها المصاغة لها بالشكل الأمثل.
4. على الرغم من أهمية حركة الترجمة العلمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس إلا أن اللجنة لم تحظى بأية معلومات واردة من الكلية حول أهم نتائج أعمال الكلية مما يعني أن المبادرات والجهود ما زال محدودةً، وتفتقد للتأثير الفعلي في حركة التطور العلمي بالدولة.



- المحور الثاني :- طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها.

وخلصت اللجنة الآتي :-

1. على الرغم من أن المادة الخامسة من الميثاق أكدت على "أن اللغة العربية هي عنصر أساسي في التعليم بدولة الإمارات ويتوجب على وزارة التربية والتعليم تطوير أساليب ومهارات تعلم اللغة العربية، وبناء قدرات مدرسي اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة"، إلا أنه تلاحظ للجنة تراجع اللغة العربية في مؤسسات التعليم في الدولة.
2. عدم الاهتمام بتطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية.
3. عزوف الطلبة عن تعلم اللغة العربية وقواعدها المنهج وطرق التدريس وعدم وجود المهارات الكافية لدى المعلمين بسبب الأعباء الوظيفية الملقة على عاتق المعلم.
4. غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في شأن تحديث الأساليب التعليمية لدراسة اللغة العربية وبما ينمي القدرات اللغوية للخريجين.

- بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-

- 1) وضع استراتيجية عمل موحدة للدولة لتوحيد الجهود والمبادرات المختلفة بشأن حماية اللغة العربية وأن ترتبط هذه الاستراتيجية بخطط، وبرامج عمل محددة زمنياً.
- 2) إصدار قانون اتحادي لحماية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمالها تحدثاً وكتابة.
- 3) الالتزام بتنفيذ النصوص الدستورية والقرارات الوزارية ذات الصلة في شأن اعتماد اللغة العربية في كافة الأنشطة والمعاملات.
- 4) زيادة الدعم المالي الحكومي لكافة المؤسسات وجمعيات النفع العام والمبادرات الوطنية في شأن تعزيز الدور بحماية اللغة العربية باعتبارها العمود الفقري للهوية الوطنية.
- 5) تعزيز اللغة العربية كلغة تدريس أولى في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة.
- 6) دعم وتنمية المبادرات الخاصة التي تقوم بنشر التوعية بأهمية اللغة العربية والمحافظة عليها في مواقع الشبكات الاجتماعية وفي مقدمتها الـ «فيس بوك»، و«تويتر»، لنشر التوعية حول أهمية اللغة العربية.



التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي بجلسته الثانية المعقودة بتاريخ 2012/11/20م في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية" إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس وعقدت اللجنة لهذا الغرض ثمانية اجتماعات لدراسة الموضوع بتاريخ (2012/12/23 – 2013/1/15 – 2013/1/21 – 2013/1/28 – 2013/2/4 – 2013/2/25 – 2013/3/4 – 2013/5/13) وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي ونظمت اللجنة حلقة نقاشية بعنوان " اللغة العربية عماد الهوية – الحاضر والمستقبل" وذلك في قاعة العويس – دبي.

كما استمعت اللجنة إلى آراء ممثلي الجامعات الحكومية والخاصة والكليات في الدولة وممثلي وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وكذلك ردود ممثلي المجلس الاستشاري للغة العربية. واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من الأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة ومنها (دراسة مبادرات تعزيز اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وورقة استفسارات اللجنة حول الموضوع).

وإزاء الأهمية المفصلية لهذا الموضوع كأساس لبناء الهوية الوطنية، وكمرتكز استراتيجي للحفاظ على القيم الحضارية، والثوابت الدينية، والتقاليد الراسخة للمجتمع الإماراتي.

فقد ارتأت اللجنة أن تقدم تقريرها وفق العناصر الآتية :-

أولاً: الرؤية العامة للجنة بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية.

ثانياً: المحور الأول : استراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية.

ثالثاً: المحور الثاني: طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها.

أولاً :- الرؤية العامة للجنة بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية

ترى اللجنة أن تعزيز مكانة اللغة العربية والحفاظ عليها كوعاء لحضارة دولة الإمارات العربية المتحدة تواجهه العديد من العوائق والإشكاليات العامة التي يجب أن تتعامل معها الحكومة بواقعية، وتخطيط مسبق.

ومن أهم هذه العوائق الآتي:-



1. غياب استراتيجية عمل موحدة للحفاظ على اللغة العربية أو تعزيز مكانتها الأمر الذي أدى إلى غياب الخطط والبرامج التنفيذية القادرة على تحويل المبادرات الوطنية المتعددة في هذا الشأن إلى معطيات واقعية يتم تنفيذها وترجمتها فعلياً.
2. ترى اللجنة أهمية إصدار قانون لحماية اللغة العربية أسوةً بالدول العربية الأخرى، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام كل مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمال اللغة العربية تحدثاً وكتابةً.
3. شيوع مفهوم (استلاب اللغة العربية) في إمارات الدولة أي سيادة اللهجات العامية والمحلية والادعاء بعدم ملائمة اللغة العربية الميسرة لمستحدثات الواقع المعاصر أو التقدم المعولم مما جعل المواطن يعاني ازدواجية بين الحفاظ على لغته العربية وسيادة العامية التي زادت تعقيداً مع انتشار الألفاظ المهجنة بين أوساط الشباب. بالإضافة إلى إصرار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية على استخدام اللغة العامية في حين أن ما أكدته الدراسات العلمية الحديثة أن أنجح وسيلة لتعلم أي لغة هو نشرها في وسائل الإعلام المتنوعة فالإعلام يصبح مدرسة لتعليم اللغة وتمييزها والارتقاء بأدائها باعتباره يخاطب جميع شرائح المجتمع.
4. عدم وجود مجمع للغة العربية في الدولة يمكنه القيام بتعريب العلوم، والمصطلحات العامة، وبناء السياسات والأطر اللازمة للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها كما هو الحال في العديد من الدول العربية الأخرى مثل مصر والعراق والأردن وسوريا مما أدى إلى تراجع مكانة اللغة العربية لتصبح اللغة الرابعة في ترتيب استخدامات اللغات بالدولة. بالإضافة إلى أن عدم وجود هذا المجمع أدى إلى فردية الجهود والمبادرات المطروحة وغياب آليات التنفيذ المؤسسية القادرة على التعامل مع تعزيز مكانة اللغة العربية.
5. تنبه اللجنة إلى خطورة ما يتم تكريسه حالياً من شيوع ثقافة أن اللغة العربية لغة أدبية لا تصلح للعلم والتقنية بين مواطني دولة الإمارات وأن تعلم اللغات الأجنبية هو السبيل للتتري والمكانة العلمية مما يناقض طبيعة اللغة العربية التي هي أصل العلوم الحديثة، بالإضافة إلى ما تتمتع به من كثرة تراكيبيها واشتقاقاتها للتعبير عن الأفكار العلمية الجديدة.
6. ترى اللجنة أنه لا توجد سياسات واضحة، وبرامج محددة في شأن تطوير مهارات اكتساب الأطفال اللغة العربية مما سيؤدي إلى اندثار اللغة العربية بين الأجيال القادمة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ما تؤكدته التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة من أن هناك لغتين أو ثلاث تنقرض كل عام من أصل ستة آلاف لغة تنتشر في العالم. وأن الأعوام الأخيرة تسجل



انقراضاً أسرع للغات عما كانت عليه في العقود الماضية. حيث أنه في عام 1994 كانت لغات العالم نحو (6796) نزل عددها عام 1997 إلى (6005) لغة.

7. ترى اللجنة أن غياب التخطيط اللغوي لتعزيز مكانة اللغة العربية وتنظيم آليات تطورها أدى إلى تراجع اللغة العربية لتحل المرتبة الرابعة بعد اللغة الأوردية، واللغة الانجليزية، والهجينة (اختلاط عدد من اللغات من بينها العربية والآسيوية والانجليزية) على الرغم من أن نظرية التخطيط اللغوي أصبحت علم له أصوله وآلياته ولم يعد مجرد اجتهادات أو آراء مرسلة ويهدف هذا العلم إلى تنظيم وضع سياسات لغوية للحفاظ على اللغات الوطنية. وقد أقرت به الجامعة العربية منذ نوفمبر عام 1998م باعتبار أن اللغة العربية هي اللغة التي تمكن المواطن العربي من إبراز شخصيته وحضارته أمام أمم العالم الأخرى وأنها لغة القرآن.

8. تدارست اللجنة مكامن الخطر الميدانية للغة العربية (وفق منهجية الاستقصاء البرلماني التحليلي) في إمارات الدولة وتبين لها أن عوامل الخطر الحقيقية على اللغة العربية لا تكمن فقط في الحفاظ على تراكيبها، وصياغتها، وقواعدها وإنما في الآتي:-

أ- محاولات الإقصاء المتعددة للغة العربية من مواقعها الطبيعية في البيت، والشارع، والسوق والمكتب، والمدرسة، والجامعة، والبحث، والإدارة، والإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب، والمطاعم، والفنادق، والطائرات، والمواقع الالكترونية.

ب- غياب الأبحاث والدراسات والمصطلحات والمفاهيم المعربة والتقنيات الحديثة مما أدى إلى التباعد بين استخدامات اللغة العربية والمعارف العلمية الحديثة.

ج- تراجع مرتبة اللغة العربية في سوق العمل لتحل محلها اللغات الأجنبية وتصبح هي جواز المرور للجدارية والاستحقاق في العمل.

د- تنازل المواطن طوعاً عن استخدام لغته الوطنية في تعامله مع الأجانب ومؤسساتهم واستبدالها باللغة الأجنبية دون أن تكون هناك أي سياسات أو برامج تلزم الأجانب بالتعامل باللغة العربية مع المواطنين.

هـ- انتشار كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية خاصة بين أوساط الشباب في الهاتف المحمول ومواقع التواصل الاجتماعي دون الوعي بخطورة ما سيؤدي إليه ذلك من اندثار الحروف العربية.

و- تقشي العامية في كثير من المؤسسات العلمية والرسومية، التي يفترض أن تكون العربية هي اللغة السائدة فيها ففي المؤسسات العلمية على مختلف مراحلها تكون العامية هي لغة التدريس في حين أن اللغة العربية الفصحى لا تكون إلا في دروس ومقررات اللغة العربية،



وإذا كان الطالب يستمع إلى العربية الفصحى في ساعة واحدة، فإنه يفقدها في ساعات نتيجة استماعه إلى مدرسي المواد الأخرى بالعامية.

ز- غياب المعايير اللازمة في مؤسسات الدولة لحماية اللغة العربية بحيث تطبق هذه المعايير على جميع العاملين والمتعاملين مع المؤسسة وبما يؤدي إلى اتقان الموظف للغة كتابة وتحدثاً خاصة في إطار غياب الدورات التدريبية وورش العمل لرفع مستوى الوعي باللغة العربية في مؤسسات الدولة.

ح- تكريس الاختلال البنوي في استخدامات وتعلم اللغة العربية بما يعني الإصرار على صياغة الهوية العلمية لأبناء الدولة باللغات الأجنبية تحت ضغوط العولمة والحدثة والتقدم. وقد يعود ذلك بصفة أساسية إلى ممارسات المؤسسات التربوية والتعليمية، والعديد من السياسات الحكومية لتقوية الأنساق اللسانية الأجنبية على حساب النسق اللغوي العربي بادعاء أن اللغة العربية لا تواكب الحدثة والعلوم التطبيقية مما حد من الآثار الإيجابية لمبادرات الهوية الوطنية .

ط- غياب البرامج والخطط والسياسات الكفيلة التي تجبر العمالة الأجنبية على تعلم اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة التي يعملون فيها ويحصلون منها على رواتبهم على غرار ما تفعله الدولة الأجنبية التي تشترط حداً أدنى من الكفاءة في استخدام لغتها الوطنية لاستقدام أي عمالة أجنبية.

ثانياً: رؤية اللجنة في شأن المحور الأول المتعلق باستراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية

بتدارس اللجنة للمبادرات المتعددة لمجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية في الدولة وفق ما أوجبه الدستور في مادته السابعة ورؤية الإمارات لعام 2021م التي تهدف إلى جعل الدولة مركزاً للامتياز في اللغة العربية، خاصة في ضوء نتائج الإحصائيات على الشبكة العنكبوتية التي أظهرت أن اللغة العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث سرعة النمو في الإنترنت وتضاعف عدد مستخدميها (25) مرة بين عامي (2000م و2011م) لتحل المرتبة السابعة من حيث عدد المستخدمين، كما احتلت المرتبة الأولى في سرعة النمو على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) خلال 2011م، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة في تصنيف الأمم المتحدة للغات الحية، فإن اللجنة تلاحظ لديها الآتي:-



(1) غاب عن المبادرات المتعلقة بتعزيز اللغة العربية تحويل هذه اللغة إلى لغة وظيفية تعكس شيوع استخداماتها في كافة المجالات (المراسلات - العقود - المكاتبات - الملتقيات والمؤتمرات - استخداماتها في الإعلام المرئي والمسموع) وبما يؤدي إلى الإقبال على تعليمها لا بصفتها درسا لغويا وأديبا وإنما بصفتها لغة الممارسة الوطنية والدينية والحضارية. وهذا ما أكدته مبادرة ميثاق اللغة العربية في مادتها الثانية في " أن اللغة العربية هي لغة الحكومة وعليه تكون كافة الخطابات والمراسلات والوثائق والاتفاقيات الرسمية والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة عن حكومة دولة الإمارات باللغة العربية".

(2) ترى اللجنة أن هناك تحديات أساسية تواجه اللغة العربية في القطاع الإعلامي منها الآتي :-

- 1- استخدام اللغة الإنجليزية في التعليم العالي وإحلالها بدلا عن اللغة العربية كلغة للتعليم.
- 2- عزوف الشباب عن الاتجاه لاستخدام اللغة العربية على الانترنت وتفضيله واستخدام (العربي) أي (استخدام الحروف الانجليزية لكتابة الكلمات العربية)
- 3- عزوف وسائل الإعلام عن استخدام اللغة العربية الفصحى والتوجه نحو اللغات العامية واللهجات.

(3) أما في شأن تدارس اللجنة لبعض المبادرات المطروحة لحماية اللغة العربية وتعزيزها فقد تلاحظ لديها الآتي:

1. على الرغم من إنشاء جمعية حماية اللغة العربية بموجب قرار وزاري رقم (559) إلا أن الجمعية لم تتلق الدعم المعنوي والمادي اللازم لتحقيق أهدافها المصاغة لها بالشكل الأمثل.
2. على الرغم من أهمية حركة الترجمة العلمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس باعتبارها مدخلا حقيقيا للتطوير العلمي والمعرفي، وعلى الرغم من إنشاء كلية معنية بالترجمة في الجامعة الأمريكية بدبي، والتي من أهدافها بناء جسر ثقافي بين اللغات وتعزيز التواصل والتلاقي والحوار بين الحضارات عبر إعداد وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحويل مبادرات وتطلعات القيادة الحكيمة على صعيد اللغة العربية إلى واقع ملموس، إلا أن اللجنة لم تحظى بأية معلومات واردة من الكلية حول أهم نتائج أعمال الكلية مما يعني أن المبادرات والجهود ما زال محدودة، وتفتقد للتأثير الفعلي في حركة التطور العلمي بالدولة.

3. تتحفظ اللجنة على التقييم السنوي للمجلس الاستشاري للغة العربية وما تضمنه من نتائج أعماله حيث أكد على أن نسبة المنجز من مبادراته، وخطته التشغيلية، وتنفيذ القرارات والتوصيات يبلغ 100% إلا أن ذلك يخالف الواقع الفعلي وذلك من حيث :-



- عدم التزام الجامعات بالتدريس باللغة العربية على الرغم من أن (المادة السابعة) أشارت إلى " اعتبار اللغة العربية مطلباً أساسياً في الدراسة في الجامعات الحكومية مع التركيز على تحديث الأساليب التعليمية لتنمية القدرات اللغوية لدى الخريجين"
- التزام المدارس الخاصة بالتركيز على اللغات الأجنبية على الرغم من (المادة الخامسة أشارت إلى " توجه الحكومة الجهات المعنية لضمان التزام المدارس الخاصة بالتركيز على اللغة العربية"

بالإضافة إلى العوائق الأخرى خاصة في مدى استجابة وتفاعل الجهات المعنية المختلفة مع المجلس الاستشاري للغة العربية التي تعد ضعيفة نظراً لطبيعة المجلس الاستشارية.

رد الحكومة على ملاحظات اللجنة حول استراتيجية مجلس الوزراء في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية كمظهر هام من مظاهر الهوية الوطنية.

1) أفاد ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية، في شأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بتعزيز مكانة اللغة العربية، بأنهم طلبوا من مجلس الوزراء تفعيل اللغة العربية في خدمة ميثاق خدمة المتعاملين في كافة المؤسسات والوزارات الاتحادية بالدولة، بالإضافة إلى مخاطبتهم جميع منظمي الجوائز التعليمية بالدولة ليتم إدراج معيار اللغة العربية شرطاً لاعتماد المتقدمين للحصول على هذه الجوائز، كما تم عقد ورش عمل مع دوائر التنمية الاقتصادية في الدولة لتحديد ضوابط للأسماء التجارية والشركات.

2) أوضح ممثلو الحكومة بأن وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع تعاونت مع جمعية حماية اللغة العربية لإعداد مشروع قانون لحماية اللغة العربية وتمت دراسة المشروع منذ 2003 م ولم يتم رفعه إلى مجلس الوزراء، وبعد التشكيل الوزاري لسنة 2006 م قامت وزارة الثقافة برفع مشروع القانون لمجلس الوزراء لحماية اللغة العربية ، وقد أرتأى مجلس الوزراء حينها بأن الدستور نص بأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة مما لا يستدعي صدور قانون، ومن ثم تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (2/21) لسنة 2008م بإلزام المؤسسات الحكومية بالمخاطبة باللغة العربية، وقامت وزارة الثقافة بدورها تعميم هذا القرار على كافة الجهات الحكومية في الدولة.

3) أفاد ممثلو الحكومة في شأن إنشاء كلية للترجمة، أن الجامعة الأمريكية في دبي أعلنت بتاريخ (2012/8/4م) عن إطلاق مركز للدراسات ومعهد خاص بالترجمة ضمن كلية محمد بن



راشد للإعلام التابعة لها، ويهدف المركز إلى بناء جسر ثقافي بين اللغات وتعزيز التواصل والتلاقي والحوار بين الحضارات عبر إعداد وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحويل مبادرات وتطلعات القيادة الحكيمة على صعيد اللغة العربية إلى واقع ملموس.

(4) أوضح ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية، المبادرات التي تقوم بها جمعية حماية اللغة العربية لخدمة اللغة وهي (تطوير مهارات الناطقين باللغة العربية- المشاركة في المؤتمرات الخارجية – طباعة الكتب والأبحاث – إنشاء نادي أبجد لتطوير مهارات الخطابة والقيادة – الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية (الأول من مارس كل عام) – حملة رصد الأخطاء اللغوية – جماعات أصدقاء اللغة العربية في المدارس والجامعات – إصدار مجلة (العربية) – إعداد مشروع معاً نجعل القراءة عادة يومية) كما قامت الجمعية بمبادرة طلب تحويل فواتير الكهرباء والاتصالات إلى اللغة العربية.

(5) أوضح ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية بأن المجلس قد عقد اجتماعيين منذ تأسيسه تم خلالهما وضع الخطوط العريضة لتنفيذ ميثاق اللغة العربية المكون من (13) مادة إحداها متعلقة بالدستور وما ينص عليه بشأن اللغة العربية وباقي المواد تتحدث حول الاهتمام باللغة العربية، كما أشار ممثلو المجلس إلى أن المجلس الاستشارية قصرت دوره على طبيعة النصح والإرشاد للجهات الأخرى وليس الإلزام.

ثالثاً :- رؤية اللجنة في شأن المحور الثاني طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها.

(1) على الرغم من أن المادة الخامسة من الميثاق أكدت على "أن اللغة العربية هي عنصر أساسي في التعليم بدولة الإمارات ويتوجب على وزارة التربية والتعليم تطوير أساليب ومهارات تعلم اللغة العربية، وبناء قدرات مدرسي اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة"، إلا أنه تلاحظ للجنة تراجع اللغة العربية في مؤسسات التعليم في الدولة، فوفق ما أشار إليه مؤتمر تعليم اللغة العربية الذي نظّمته وزارة التربية والتعليم في فبراير 2011م بالشارقة فإن هناك مشكلة حقيقية في تهميش مؤسسات التعليم للغة العربية واعتمادها بصفة أساسية على اللغات الأجنبية وأن بعض المؤسسات التعليمية في الدولة تحولت إلى مؤسسات أجنبية خالصة كما كشف التقرير السنوي الأول لجهاز الرقابة المدرسية في هيئة المعرفة والتنمية البشرية لعام 2009م بأن «18% من طلبة المدارس الخاصة حصلوا على دون المقبول في التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية، وأن 3% من طلبة المدارس الحكومية حصلوا على الفئة



نفسها»¹، كما أن معظم المدارس الخاصة لا تعطي الطلبة الفرصة الكافية لتحقيق مستوى متقدم في مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية، كما أن مستوى التحدث والكتابة للطلبة ومستوى قراءة القرآن الكريم بالعربية الفصحى ضعيف جداً، في حين سجل التقرير أن 52% من طلبة المدارس الحكومية نجحوا في التعامل مع اللغة الأجنبية.

(2) تلاحظ للجنة عدم الاهتمام بتطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية، فقد تبين وفق نتائج دراسة ميدانية حول (الواقع التعليمي في الإمارات) افتقاد معلمي اللغة العربية إلى وعي عميق ومتجدد باللغة ووظائفها وتنوع مستوياتها وأشكالها²، كما كشف استطلاع أجرته إحدى المؤسسات المتخصصة في فبراير 2010م أن 96% من مدرسي اللغة العربية غير راضين عن أساليب تدريس اللغة العربية وطرائق تعليمها، وأن 48% من الطلاب يستعينون بالدروس الخصوصية في مادة اللغة العربية. كما أشار 20% منهم إلى ضعف مستوى معلمي اللغة العربية³.

(3) وتنبه اللجنة إلى ظاهرة التهميش لتدريس اللغة العربية حيث أن الحصص المخصصة لتدريس اللغة العربية أقل في العدد الأسبوعي مقارنة بحصص الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، وقد كشف استبيان أجراه مجلس أبوظبي للتعليم أن (25%) من أولياء أمور طلبة المدارس الخاصة غير راضين عن درجة اهتمام مدارس أبنائهم بتدريس مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية⁴.

(4) ترى اللجنة أن واحداً من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عزوف الطلبة عن تعلم اللغة العربية وقواعدها المنهج وطرق التدريس وعدم وجود المهارات الكافية لدى المعلمين بسبب الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتق المعلم وعدم وجود الفرص التدريبية لتطوير أداء المعلم.

(5) أما في شأن تدريس وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، فبالإضافة إلى تطوير أساليب تدريسها للناطقين بها. فوفق ما جاء في العديد من المبادرات المطروحة خاصة مبادرة ميثاق اللغة العربية فقد تلاحظ للجنة أن غالبية المدارس الخاصة البالغ عددها (1206) مدرسة تقريباً وبنسبة (61.8 %) من مجموع المدارس في الدولة لا تلتزم بعدد ساعات تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية أو المضمون المنهجي لهاتين المادتين مما يخالف القرار الوزاري

1 <http://www.emaratalyoun.com/local-section/2009-06-14-1.150351>

2 اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير - معلم اللغة العربية في دولة الإمارات - دراسة ميدانية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

3 <http://www.alittihad.ae/details.php?id=37&y=2013>

4 <http://www.emaratalyoun.com/local-section/education/2012-12-22-1.535487>



رقم (4532) لعام 2005م.

هذا بالإضافة إلى تنوع المناهج الأجنبية المستخدمة للتدريس في الدولة حيث يدرس المنهاجين الأمريكي والبريطاني في (135) مدرسة، والمنهج الهندي في (100) مدرسة، والمنهج المختلط في (33) مدرسة، ومنهج خاص في (53) مدرسة، وقد أدى كل ذلك إلى سيطرة اللغات الأجنبية وتهميش اللغة العربية مما جعلها تبدو ضئيلة الأهمية، والقيمة في المناهج الدراسية⁵.

6) تأكد للجنة من خلال لقاءها مع الحكومة غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في شأن تحديث الأساليب التعليمية لدراسة اللغة العربية وبما ينمي القدرات اللغوية للخريجين، حيث اتضح غياب التواصل والتعاون بين كلية الدراسات الإسلامية ووزارة التربية والتعليم في شأن تدريب وتطوير مهارات الهيئة التدريسية في اللغة العربية.

رد الحكومة على ملاحظات اللجنة حول طرائق التدريس في التعليم العام والتعليم العالي ودورها في المحافظة على اللغة العربية والارتقاء بها.

1) رد ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية، في شأن كفاءة المعلمين، بأنه تم وضع ضوابط في القانون الجديد "قانون للتعليم الخاص" منها منح رخصة للمعلمين باختبار قياس كفاءتهم وبناء عليه يتم إصدار رخصة لمزاولة مهنة التعليم، مقترحين إدراج دبلوم تدريب المعلم من كلية التربية كشرط لتعيينه في وزارة التربية والتعليم، كما تم تشكيل لجنة لتطوير طرائق تدريس اللغة العربية وفي كيفية تقديم وتحديث اللغة العربية وبها مجموعة من الخبراء من عدة دول لإيجاد حلول لتدهور اللغة العربية وكيفية استخدام التكنولوجيا لوضع التصور العام لكيفية تقديم اللغة العربية في كافة المدارس بالدولة .

2) أوضح ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية أنه تم تشكيل لجنة وطنية برئاسة معالي وزير الثقافة وعضوية عدد من الوزراء معنية باللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية وتم إصدار وثيقة اللغة العربية التي تم نشرها على موقع الوزارة وتم توجيه تعاميم للمدارس في الدولة للفت نظرهم للاطلاع عليها، إلى جانب إعلانهم بالصحف المحلية عنها.

5 دراسة العربية وهوية الأمة في مؤسسات التعليم العام والعالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. د. لطيفة إبراهيم النجار. قسم اللغة العربية وآدابها. جامعة الإمارات العربية المتحدة.



كما أوضح ممثلو المجلس بأن اللغة العربية تحظى باهتمام لدى وزارة التربية والتعليم، وذلك بتخصيصها حصة خاصة للصف الأول للقراءة المنهجية لمادة اللغة العربية يلتزم بها المعلم من خلال تفعيلها ضمن المنهج وتقديم الاختبارات للطلاب فيها .

(3) أفادت المعلومات الواردة أنه بناء على مبادرة سمو الشيخ محمد بن راشد لدعم اللغة العربية، قامت جامعة زايد بإنشاء " مركز لتعليم اللغة العربية" وذلك لتحقيق متطلبات المبادرة، وتسهيل تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها من داخل الإمارات ومن خارجها، فقد بلغ عدد الطلاب غير الناطقين (والناطقين) الذين يستفيدون من برامج المركز حوالي (60) طالبا مستمرين في دورات متابعة، وما يقارب (40) طالبا قيد الالتحاق بالمركز، و(13) طالبا وطالبة استراليين أتموا دورة مكثفة في يناير وفبراير، وما يقارب (50) طالبا وطالبة من ماليزيا يرغبون في الالتحاق.

(4) أوضح ممثلو المجلس الاستشاري للغة العربية بأنهم قاموا بتطوير الوثيقة وذلك بتأليف كتاب اللغة العربية لمرحلة الصف الابتدائي الاول ، يختلف عما سبقه بهدف تقديم كتاب شيق للطلاب، إلى جانب منحه معلومة متدرجة كما هو بمادة اللغة الإنجليزية ، وتم تطوير كتاب اللغة العربية للصف الثاني والثالث للمرحلة الابتدائية، وتم طرح تأليف الكتب من خلال دور نشر داخل الدولة وخارجها.

- بناءً على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها وبالرجوع لملاحظات ونتائج اجتماعها مع ممثلي الجهات خلصت إلى النتائج التالية:-

(1) غياب الخطط والبرامج التنفيذية للمبادرات الوطنية بشأن تعزيز مكانة اللغة العربية نظرا للافتقار إلى استراتيجية عمل موحدة في هذا الشأن.

(2) إصرار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية على استخدام اللغة العامية ساهم في سيادة اللهجات العامية والمحلية وكرس انتشار الألفاظ المهجنة بين أوساط الشباب.

(3) عدم وجود مجمع للغة العربية أدى إلى تراجع مكانة اللغة العربية لتصبح اللغة الرابعة في الدولة في ترتيب اللغات وغياب السياسات والأطر اللازمة للحفاظ عليها.

(4) عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة لتطوير مهارات اكتساب الأطفال اللغة العربية بالإضافة إلى شيوع ثقافة أن اللغة العربية لغة أدبية، وأن تعلم اللغات الأجنبية هو السبيل للتقدم والمكانة العلمية مما أدى إلى تكريس الاختلال البنوي في استخدامات وتعلم اللغة العربية.

(5) عدم الاهتمام بتطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية أدى إلى



- غياب الوعي والاهتمام والحافز لدى هؤلاء المدرسين بتعميق المعرفة باللغة العربية وتنوع مستوياتها وأشكالها.
- (6) تقليدية أساليب التدريس للغة العربية خاصة القواعد النحوية أدى إلى عزوف الطلبة عن تعلم اللغة العربية وقواعدها.
- (7) عدم التزام جميع الوزارات والهيئات باستخدام اللغة العربية كلغة رسمية في جميع المعاملات، نظرا لعدم تفعيل القرارات الوزارية والنصوص الدستورية وعدم تطبيق المبادرات الوطنية المطروحة في هذا الشأن.
- (8) إن ظاهرة ازدواجية اللغة، وتعددتها وتراجع اللغة العربية للمرتبة الرابعة يشكل عائقا حقيقيا أمام المبادرات والبرامج الخاصة بالهوية أو المواطنة، أو الالتزام بثوابت مجتمع الإمارات وتقاليد.
- (9) عدم تنشيط حركة الترجمة والتأليف والنشر باللغة العربية، أسهم في عدم تعريب التعليم العلمي الجامعي.
- (10) عزوف الشباب العربي عن الاتجاه نحو إنتاج المحتوى العربي على الإنترنت بسبب عدم تحفيزه بشكل كاف واتجاه العديد من مستخدمي الإنترنت العرب نحو استخدام اللغة الإنجليزية بشكل أكبر في تواصلهم مع الآخرين، على الرغم من وجود بعض المحاولات مثل مبادرة " تغريدات" والتي تعمل على إثراء المحتوى العربي.
- (11) عدم القدرة على تعزيز دور جمعية حماية اللغة العربية في خدمة اللغة نظرا لغياب الدعم المالي الحكومي والخاص والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف الجمعية كافة والعمل على تعزيز دورها في حماية اللغة العربية في المجتمع.
- (12) تراجع اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والعالي يقلل من دورها كوعاء ثقافي حضاري، خاصة أن اللغة مرتبطة بالسلوك والعادات والتقاليد والثقافة.
- (13) ضعف تعزيز اللغة العربية في المجال التعليمي والتربوي ابتداء بالتأهيل الممتاز لمعلمي اللغة العربية وتطوير مهاراتهم بالإضافة إلى تقوية مناهج اللغة العربية لتمكين الطالب منها، أسهم في تدني مستوى التحصيل الدراسي للطلبة في مادتي اللغة العربية والإسلامية خاصة المدارس الخاصة، وتدني مستوى المخرجات التعليمية.



التوصيات

- في ضوء ما طرح من ملاحظات وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :-
- (1) وضع استراتيجية عمل موحدة للدولة لتوحيد الجهود والمبادرات المختلفة بشأن حماية اللغة العربية وأن ترتبط هذه الاستراتيجية بخطط، وبرامج عمل محددة زمنياً.
 - (2) إصدار قانون اتحادي لحماية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمالها تحدثاً وكتابة.
 - (3) الالتزام بتفعيل النصوص الدستورية والقرارات الوزارية ذات الصلة في شأن اعتماد اللغة العربية في كافة الأنشطة والمعاملات.
 - (4) زيادة الدعم المالي الحكومي لكافة المؤسسات وجمعيات النفع العام والمبادرات الوطنية في شأن تعزيز الدور بحماية اللغة العربية باعتبارها العمود الفقري للهوية الوطنية.
 - (5) تعزيز اللغة العربية كلغة تدريس أولى في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة.
 - (6) دعم وتنمية المبادرات الخاصة التي تقوم بنشر التوعية بأهمية اللغة العربية والمحافظة عليها في مواقع الشبكات الاجتماعية وفي مقدمتها الـ «فيس بوك»، و«تويتر»، لنشر التوعية حول أهمية اللغة العربية.

مقرر اللجنة

حمد أحمد الرحومي



المرفقات

مرفق رقم (1)

مبادرات مجلس الوزراء للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع

جهة التنفيذ	الهدف	المبادرات
المجلس الاستشاري للغة العربية لتطبيق مبادئ الميثاق.	يهدف إلى تعزيز وضع اللغة العربية والتركيز على مكانتها في المجتمع وليكون مرجعا لجميع السياسات والقوانين المتعلقة بحماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها في الحياة العامة مثل استخدام اللغة العربية في التعاملات الحكومية الداخلية والخارجية وفي كافة الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور، وإعطاء الأولوية في البرامج الإعلامية على القنوات المحلية للغة العربية، إضافة إلى توفير المعلومات التي يحتاجها المستهلك باللغة العربية بجانب اللغات الأخرى.	1- ميثاق اللغة العربية ويتضمن 13 مادة ركزت على دور وأهمية اللغة العربية في المجتمع، والجهود التي يجب أن تبذل للحفاظ على اللغة العربية.
وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع.	ويتولى المجلس الاستشاري مهمة اقتراح ومناقشة المشاريع الخاصة بالحفاظ على اللغة العربية، والمبادرات التي تهدف إلى تطبيق توصيات ميثاق اللغة العربية على مستوى الدولة، فضلاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة لتطبيق الميثاق، وتقديم تقرير دوري إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن التقدم المنجز في تطبيق الميثاق.	2- المجلس الاستشاري للغة العربية وأنشئ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (184/8 و27م) لسنة 2012م.
معهد اللغة العربية بجامعة زايد	الهدف :- إعادة إحياء اللغة العربية كلغة للعلم والمعرفة وتحديث أساليب تعليمها وتقديم نموذج عصري لتعليمها بما يعود بالفائدة ليس على دولة الإمارات وحدها بل على كافة الدول العربية . مهامها:- إعداد تقرير يتضمن مقترحات تطوير تعلم اللغة العربية، ومدخلا لتطوير مناهج اللغة العربية وأساليب تعليمها وذلك بهدف استخدام نتائج عمل اللجنة وذلك بهدف إعادة مكانة اللغة العربية كلغة حضارة وعلم وثقافة لهذه الأمة.	3- مبادرة لجنة خبراء عربية دولية . ويترأسها الدكتور فاروق الباز فيما تضم أعضاء بارزين على المستويين العربي من العلماء والكتاب.
جامعة زايد .	أول معهد في العالم العربي يخصص في تطوير مناهج اللغة العربية، وطرق تدريسها. ويهدف إلى التعاون مع الجامعات المتخصصة حول العالم لإيفاد الطلاب والبعثات لتعلم اللغة العربية في الإمارات، حيث يشكل فرصة لجميع المهتمين حول العالم للاطلاع على التراث العربي الغني، كما يهدف إلى لتلبية الطلب المتنامي عالميا لتعلم اللغة	4- مبادرة معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين في جامعة زايد .



	العربية ولتكون الإمارات مركزاً رئيسياً لذلك على مستوى المنطقة.	
5- كلية للترجمة ضمن مظلة كلية محمد بن راشد للإعلام في الجامعة الأمريكية بدبي.	وتهدف إلى تخريج المترجمين والذين ستتزايد الحاجة إليهم خاصة مع السياسات والقوانين الجديدة التي ستعزز من اللغة العربية في المجتمع، وتهدف الكلية لتعزيز وضع الإمارات كمركز حضاري لترجمة العلوم والمعرفة وحركة التعريب في المنطقة.	الجامعة الأمريكية في دبي، حيث أطلقت مركز للدراسات ومعهد خاص بالترجمة ضمن كلية محمد بن راشد للإعلام التابعة لها ويهدف المركز الذي أطلق عليه (مركز الشرق الأوسط للدراسات ومعهد الترجمة المستحدثان إلى بناء جسر ثقافي بين اللغات وتعزيز التواصل والتلاقي والحوار بين الحضارات عبر إعداد وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحويل مبادرات وتطلعات القيادة الحكيمة على صعيد اللغة العربية إلى واقع ملموس.
6- مبادرة إلكترونية لتعزيز المحتوى العربي على شبكة الانترنت. (تحت إشراف صندوق الاتصالات ونظم المعلومات التابع لهيئة تنظيم الاتصالات)	وتهدف إلى تطوير الأدوات والبرامج التي ستعمل على تعزيز المحتوى العربي على الشبكة العنكبوتية بالتعاون مع الباحثين والمهتمين في هذا المجال من المؤسسات والأفراد .	هيئة تنظيم الاتصالات
7- مسابقات في المدارس الحكومية والخاصة.	وتهدف إلى إبراز المبدعين والمتميزين في اللغة العربية من الطلبة ورعايتهم وتشمل المسابقات مجالات الكتابة والخط العربي إضافة للشعر العربي، وتشرف على هذه المسابقات وزارة التربية والتعليم ضمن سلسلة من الفعاليات السنوية الرئيسية خلال العام الدراسي.	وزارة التربية والتعليم



مرفق رقم (2)

المبادرات المحلية للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع

المبادرة	الهدف	جهة التنفيذ
مبادرات "أكاديمية التدريب الإعلامي" (twofour 54) ومنها :- 1- مبادرة تغريدات	وتعمل مبادرة تغريدات على إثراء المحتوى العربي من خلال تعريب (تويتر- وتيد وستوريفاي)، وتكوين مشروع إثراء ويكيبيديا وويكي اقتباس) ومن أهم مشاريع تغريدات :- 1. مذكرة التفاهم مع ميدان غير الربحية: تعمل ميدان مجال الترجمة التشاركية والبرمجيات، وتهدف المذكرة إلى ترجمة وتعريب المصادر التعليمية المفتوحة وزيادة المصادر التعليمية المتوفرة باللغة العربية لمستخدمي الإنترنت حول العالم. 2. مشروع المعجم العربي التقني التطوعي: وهو أول مشروع معجم تقني عربي تطوعي في المنطقة العربية، والذي لا يعتمد على الشركات المتخصصة في الترجمة أو الأكاديميين فقط، بل يعتمد ولأول مرة على المستخدم العربي وخاصة الشباب. 3. مشروع تعريب موقع TED : اتفقت مبادرة تغريدات مع إدارة TED على تعريب الموقع في خطوة كبيرة ستعمل خلاله على نشر أفكار ومقاطع فيديو TED الملهمة في الوطن العربي 4. مشروع تعريب مقاطع الفيديو لأكاديمية خان في كاليفورنيا: تعتبر الأكاديمية أكبر مدرسة رقمية في العالم. وتمثلت هذه الشراكة في تعريب مئات المقاطع التعليمية الخاصة بأكاديمية خان.	"أكاديمية التدريب الإعلامي" والتابعة لهيئة المنطقة الإعلامية في أبوظبي والهادفة إلى توفير محتوى إعلامي عالمي لأبناء المنطقة وتعمل على توحيد تعريب المصطلحات الخاصة بالقطاع الإعلامي في دوراتها التدريبية وعلى مواقعها الإلكترونية وفي موادها الإعلامية .



	2- إطلاق برنامج "إنتاجي" في أكتوبر 2010، وهو عبارة عن برنامج للتدريب الداخلي يستمر لمدة 12 شهراً، يتلقى المتدربون الإماراتيون خلاله تدريباً شاملاً ومجانياً، ليكتسبوا مهارات في مجموعة متنوعة من تخصصات البث التلفزيوني. 3- زيارة المدارس والجامعات المنتشرة في أنحاء الدولة.	
	وذلك بهدف مقابلة ما يقارب 5000 طالباً وطالبة لتعريفهم بأهمية الدور الإعلامي العربي وبما تقوم twofour54 وشركائها في مجتمعها	4- دعم "نادي أفلام" أبوظبي.
	وذلك بهدف عرض أفضل الأعمال السينمائية العربية المستقلة بأبوظبي. يعرض النادي فيلماً أو اثنين كل شهر، في حدث يجتمع فيه أكثر من 200 من معجبي ومشاهدي الأفلام لمناقشة الأعمال المعروضة مع مخرجيها ولتناول أخبار هذه الصناعة	5- دعم twofour54 لمهرجان تروب فست أرابيا، وهو إمتداد من تروب فست الذي يعتبر أضخم مهرجان عالمي للأفلام القصيرة.
وزارة التربية والتعليم	مشاريع يومية أو أسبوعية لحماية اللغة العربية	مبادرة مشروع مكتبي العربية
		مبادرة أقرأ ترتقي
		مبادرة القراءة ثقافة وسلوك
جامعة الإمارات جامعة زايد كليات التقنية العليا	تدريس اللغة العربية بطرق وأساليب حديثة	مبادرة ثنائية اللغة العربية
بلدية دبي	وتهدف إلى تمكين اللغة العربية على مستوى إمارة دبي	مبادرة حملة فريق الضاد



مبادرة مشروع تمعن	ويهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية في المدارس	مجلس أبوظبي للتعليم
مبادرة مشروع حقيبة ألف باء الإمارات	تعتبر الحقيبة أحد الموارد المساندة للطلبة في تعزيز مهارات اللغة العربية من حيث النطق الصحيح للأصوات ودعم الوعي الصوتي وتعزيز الثروة اللغوية من المفردات العربية.	مجلس أبوظبي للتعليم



ملحق رقم (2)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته
الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/11/25م



- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثانية المعقودة بتاريخ 2014/11/11 م .

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي .
2. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية " .

البند الرابع : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. محمد مسلم بن حم العامري حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج " .
2. سؤال موجه إلى معالي / مريم محمد الرومي – وزيرة الشؤون الاجتماعية من سعادة العضو / د. شيخة عيسى العري حول " إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة " .
3. سؤال موجه إلى معالي / صقر غباش سعيد غباش – وزير العمل من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " الإجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل " .
4. سؤال موجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تصنيف الصيادين المواطنين " .
5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة " .
6. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع " .

البند الخامس : الموضوعات العامة :

- سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند السادس : ما يستجد من أعمال .



- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة ستة أسئلة حيث بدأ المجلس بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول " إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج " وقد أجاب عنه معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي برد كتابي أكد فيه على أن الوزارة لم تعلن مؤخراً عن إلغاء البعثات الدراسية لبعض الطلبة الدارسين في الخارج وإنما جاء ذلك من ضمن دراسة تحليلية قامت بها الوزارة لوضع البعثات بهدف تحسين وتطوير عملية الابتعاث وفقاً لاستراتيجية ورؤية دولة الإمارات.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بضرورة إعادة النظر في الأسباب الحقيقية لإلغاء 56% من البعثات الدراسية للطلبة الدارسين في الخارج والوقوف عليها وعلاجها، واكتفى بالرد الكتابي.

- وبعدها انتقل المجلس لمناقشة السؤال الثاني الذي كان حول " إنشاء أندية للسيدات في بعض مناطق إمارة رأس الخيمة "، وقد أجابت عنه معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية برد كتابي أكدت فيه على أن الهيئة العامة للشباب والرياضة هي الجهة المختصة بموضوع السؤال وليس وزارة الشؤون الاجتماعية.

- في حين طالبت سعادة العضو في تعقيبه بتوجيه السؤال إلى الجهة ذات الاختصاص للرد عليه.

- ثم ناقش بعد ذلك السؤال الثالث الذي كان حول " الإجراءات التي قامت بها وزارة العمل لتطبيق توصية المجلس الوطني الاتحادي بشأن تعديل قانون تنظيم علاقات العمل " وقد أجاب عنه معالي وزير العمل برد كتابي أكد فيه على أن الوزارة انتهت تماماً من إعداد مشروع متكامل لقانون العمل، حيث حرص فيه بصراحة النص على ضمان تشجيع مشاركة اكبر للمواطنين في سوق العمل.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بتأجيل مناقشة السؤال لحين موعد مناقشة المجلس الوطني الاتحادي لموضوع سياسة وزارة العمل في ضبط سوق العمل، واكتفى بالرد الكتابي.

- أما ما يتعلق بالسؤال الرابع الذي كان حول "تصنيف الصيادين المواطنين" فقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود رسالة اعتذار من معالي/ وزير البيئة والمياه عن عدم حضور الجلسة.

- في حين طالب سعادة العضو في تعقيبه بإدراج السؤال في الجلسة القادمة نظراً لكون موضوع السؤال لأهمية موضوع السؤال.

- وبخصوص السؤال الخامس الذي كان حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة "، فقد أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في



معرض إجابته عنه على أن الهيئة قامت بإعداد الخطط المناسبة لتوطين قطاع الشباب والرياضة واستقطاب المواطنين للعمل فيه من خلال توفير الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة.

- في حين أكد سعادة العضو في تعقيبه على أن الهيئة لم تبادر لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتوطين الوظائف في قطاع الشباب والرياضة ضمن خططها الاستراتيجية، على الرغم من موافقة مجلس الوزراء في 2009م على توصية المجلس الوطني الاتحادي التي تنص على توفير الكادر المالي المناسب للتوطين في المجال الرياضي.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السادس الذي كان حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع " وقد أكد معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في معرض إجابته عنه على أن الوزارة تقوم بدراسة خطة استراتيجية لتعميق سبل الانتماء والولاء وحث الشباب على التواصل المجتمعي وسيتم الانتهاء منها خلال الأشهر القادمة. - في حين أكد سعادة العضو في تعقيبه على ضرورة استغلال الأندية والمؤسسات الشبابية في نشر قيم ومبادئ الولاء و الانتماء بين فئة الشباب في المجتمع .

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية" وقد طرح فيه أصحاب السعادة الأعضاء العديد من الاستفسارات والملاحظات أهمها: الاستفسار عن الجهود التي تقوم بها الوزارة حالياً لحماية اللغة العربية لحين إصدار قانون لحمايتها أسوة بالدول الأخرى مثل العراق والجزائر وكذلك فرنسا.

- وفي معرض رد الحكومة على هذه الاستفسارات والملاحظات أكدت على وجود الكثير من المبادرات الداعمة للغة العربية وستعمل الوزارة على وضع إطار عام وموحد لتلك المبادرات لدعم وتعزيز حماية اللغة العربية من خلال المجلس الاستشاري للغة العربية.

- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.



- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الثالثة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وثمانية دقائق صباحاً بتاريخ 3 صفر سنة 1436هـ الموافق 25 نوفمبر 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر - رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة الخامس الذي كان حول " التوطين بمجال الشباب والرياضة " المقدم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- إن نسب التوطين في الهيئة قد بلغت 100% في الوظائف القيادية، و 100% في الوظائف الإشرافية، و 94% في الوظائف التنفيذية، و 77% في الوظائف الفنية والتخصصية نظراً لندرة المواطنين المتخصصين في الطب الرياضي .

- إن الهيئة لديها سياسة واضحة للوصول إلى نسبة 100% في توطين الوظائف واستقطاب المواطنين للعمل فيها.

- الإشارة إلى أن نسب التوطين في قطاع الشباب والرياضة منخفضة جداً بحيث تفوق نسبة الـ 5% بقليل، نظراً لانخفاض الرواتب المخصصة لتلك الوظائف وعدم كفاية الميزانية لرفعها بما يتناسب مع طموحات المواطنين.

- التنويه إلى أن انخفاض نسب التوطين في الوظائف الفنية والتخصصية يعود إلى عدم وجود الفرص الملائمة للتقدم الوظيفي في تلك الوظائف وغياب برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.

- التأكيد على أن الهيئة قامت بإعداد الخطط المناسبة لتوطين قطاع الشباب والرياضة واستقطاب المواطنين للعمل فيه من خلال توفير الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى أن نسبة التوطين في القطاع الرياضي متدنية ولا تتجاوز (6%)، نظراً لانعدام الحوافز فيه، وأن الوضع الحالي غير مشجع لاستقطاب المواطنين خاصة في ظل عدم تغيير مزايا العمل المحددة في الهيئة منذ أكثر من (20) عاماً.



- الاستفسار عن عدم مطالبة الهيئة بتخصيص مبلغ 35 مليون درهم حتى تبأشر جهودها في التوطين في المجال الرياضي بالرغم من موافقة مجلس الوزراء في عام 2009م على توصية المجلس الوطني الاتحادي التي تنص على توفير الكادر المالي المناسب للتوطين في المجال الرياضي.

- الإشارة إلى وجود دراسة تقدمت بها الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة مفادها أن تنفيذ التوطين في المجال الرياضي يحتاج إلى (35) مليون درهم سنوياً لمدة خمسة أعوام لتصل نسبة التوطين في القطاع الرياضي إلى (80%).

- الاستفسار عن عدم قيام الهيئة بوضع الخطط والبرامج المناسبة لتوطين الوظائف في القطاع الرياضي والشبابي ضمن الخطة الاستراتيجية، نظراً لأنه لا يزال الاعتماد على الكوادر الأجنبية لشغل الشواغر الوظيفية المختلفة في القطاع الرياضي.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ علي عيسى النعيمي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال السادس الذي كان حول " دور الوزارة في تعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع" المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- قامت الوزارة بعدد من المبادرات لتعزيز قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع منها: وضع مؤشر للهوية الوطنية، ويتم قياسه مرة كل سنتين لمعرفة الأبعاد المختلفة للهوية الوطنية ويشتمل على نظام القيم والمعتقدات والتراث، ويشترك مع الوزارة في قياسه عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتبلغ القيمة الحالية للمؤشر (90%) والهدف أن نصل إلى نسبة (100%) في عام (2020م) .

- هناك مبادرة القوافل الثقافية وتتم بمشاركة عدد من مؤسسات المجتمع المدني حيث تذهب القوافل إلى القرى البعيدة لتتواصل مع المواطنين بهدف تعميق الوعي الفكري والثقافي والصحي والمجتمعي بين أفراد المجتمع.

- التنويه إلى وجود خطة استراتيجية لإحياء وتشغيل وتنشيط المراكز الشبابية والثقافية في جميع إمارات الدولة والهدف منها إعطاء فرصة للمبدعين من المواطنين والمواطنات ، كما تقوم الوزارة بدراسة خطة استراتيجية لتعميق سبل الانتماء والولاء وحث الشباب على التواصل المجتمعي وسيتم الانتهاء منها خلال الأشهر القادمة.



- الإشارة إلى أنه سيتم عقد مؤتمر صحفي خلال الأيام القادمة لإطلاع المجتمع الإماراتي على هذه الخطة.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن نسبة تنفيذ الخطة التشغيلية في الهدف الثاني الذي ينص على " الهوية الوطنية وتعزيز مقومتها " وحددت له الوزارة عدداً من البرامج البرنامج الأول هو : استراتيجية الهوية الوطنية، والبرنامج الثاني هو: بناء نظام قياس أداء متابعة الهوية الوطنية ،والبرنامج الثالث هو : نشر القيم الأخلاقية.

- التساؤل عن قياس أداء سياسة الوزارة في الحفاظ على الهوية الوطنية ونسبة الأداء المتحققة فيه.

- المطالبة باستغلال الأندية والمؤسسات الشبابية في نشر قيم ومبادئ الولاء والانتماء بين فئة الشباب في المجتمع.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"، وقد وكانت أهم الملاحظات والاستفسارات التي طرحت من قبل السادة الأعضاء على التقرير هي:

- الاستفهام عن الجهود التي تقوم بها الوزارة حالياً لحماية اللغة العربية لحين إصدار قانون لحمايتها أسوة بالدول الأخرى مثل العراق والجزائر وكذلك فرنسا.

- الاستفسار عن الدراسات التي قامت بها الوزارة للمساهمة في تطوير مهارات مدرسي اللغة العربية.

- التساؤل عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها وزارة التربية والتعليم في شأن تطوير كفاءة مدرسي اللغة العربية وتحسين ظروفهم الوظيفية والمهنية .

- الاستفهام عن دور المجلس الاستشاري في دعم اللغة العربية بالمناهج الدراسية المدرسية والجامعية .

- التنويه بعدم قبول الطلاب الضعيفين المستوى في اللغة العربية لدراسة تخصص اللغة العربية .

- التأكيد على أن التقليل من استخدام اللغة العربية أثر على الهوية الوطنية الإماراتية .



- الاستفسار عن المبادرات التي تم تنفيذها لتعزيز مكانة اللغة العربية كالمبادرة الإلكترونية المتعلقة بتعزيز المحتوى العربي على صفحة الانترنت والكتب الإلكترونية والألعاب الإلكترونية وغيرها .
- الاستفسار عن سياسة المجلس الاستشاري للغة العربية في دعم الجهود لتطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربية بعد الأخذ بتجارب أفضل الممارسات والحلول من الدول الأخرى.
- التساؤل عن الصعوبات والتحديات التي تواجهكم في شأن التنسيق بين المجلس الاستشاري للغة العربية والمؤسسات الاتحادية والمحلية في تعزيز تطبيق الميثاق.
- الاستفهام عن نتائج أعمال كلية الترجمة في كلية محمد بن راشد للإعلام في الجامعة الأمريكية بدبي.
- الاستفسار عن وجود دعم مادي لكلية الترجمة في إطار ميثاق اللغة العربية.
- التساؤل عن ضعف مناهج اللغة العربية في التعليم ومدى تأثيرها على تأسيس الطلبة في مدارس الدولة.
- الاستفهام عن صعوبة توافر الوظائف لخريجي تخصص اللغة العربية من المواطنين في التعليم الحكومي وعدم الاهتمام به في التعليم الخاص.
- المطالبة بسن القوانين الداعمة لحماية اللغة العربية وتخصيص المكافآت لتمييز معلمي اللغة العربية.
- الاستفسار عن تكافل الجهود وتكاملها لإعداد سياسة لتعزيز حماية اللغة العربية.
- التساؤل عن إمكانية تحقيق الأهداف التي تم وضعها لتعزيز مكانة اللغة العربية، في ظل وجود التنمية التي تعيشها الدولة، والخلل الحاصل في التركيبة السكانية وتأثيراته.
- وقد جاء رد معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالاتي :
- التأكيد على أهمية إصدار تشريع يحمي اللغة العربية، ووضع أطر لاستخدامها في كافة مرافق ومؤسسات الدولة .
- الإشارة إلى أنه تم التواصل مع وزارة التربية والتعليم لوضع أطر وأسس لمعلمي اللغة العربية وطرق تدريسها بأساليب حديثة والاهتمام بها .
- التنويه إلى أنه سيتم التواصل مع وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتعزيز مكانة اللغة العربية وإثرائها من خلال التقنيات الحديثة .



- الإشارة إلى الجهود المبذولة من المجلس الاستشاري للغة العربية في التواصل مع الجهات والمؤسسات المختلفة لتعزيز مكانة اللغة العربية وتشجيع استخدامها.
- التأكيد على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمجلس الاستشاري للغة العربية وأهدافها ومخرجاتها ونتائجها في الفترة القادمة.
- التتويه إلى أن كلية الترجمة تقع ضمن اختصاص ومتابعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- التأكيد على التواصل مع وزارة التربية والتعليم لإعادة النظر في طرق تدريس اللغة العربية وإعداد المعلمين الأكفاء لتدريسها وفق التطورات الحديثة في طرق التدريس.
- الإشارة إلى وجود الكثير من المبادرات الداعمة للغة العربية وستعمل الوزارة على وضع إطار عام وموحد لتلك المبادرات لدعم وتعزيز حماية اللغة العربية من خلال المجلس الاستشاري للغة العربية.
- التأكيد على أن الأهداف والسياسة التي وضعت لحماية اللغة العربية قادرة على جعل الإمارات مركزاً عالمياً لتطوير اللغة العربية وحمايتها.
- وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.
- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (11:33) صباحاً.
- نتائج الجلسة :
- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع "سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية" إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة .
- البيان الإجرائي :
- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة :
- 1. سعادة / أحمد عبيد المنصوري.
- 2. سعادة / أحمد محمد الجروان.
- 3. سعادة / سعيد ناصر الخاطري.
- 4. سعادة / شيخة على العويس.



- كما تغيب عنها كل من :

1- سعادة / محمد بطي القبيسي.

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الثانية المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2014/11/11م دون أن يبدي السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- أحيط المجلس علماً بالرسائل الصادرة الآتية :

1.رسالة صادرة بشأن الجلسات القادمة للمجلس الوطني الاتحادي .

2.رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع "سياسة وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن التنمية الثقافية".

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول " تصنيف الصيادين المواطنين " الموجه إلى معالي / د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور هذه الجلسة .

- البيان الإحصائي للجلسة الثالثة:

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبنـد	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(21) دقيقة و(55) ثانية	(13) دقيقة و(53) ثانية	(55) دقيقة و(55) ثانية	39.2%	24.8%
مناقشة موضوع " سياسة مجلس الوزراء لتعزيز مكانة اللغة العربية"	(43) دقيقة و(49) ثانية	(30) دقيقة و(45) ثانية	(87) دقيقة و(47) ثانية	50%	35%

ملاحظة: الزمن الكلي للبنـد يشمل تلاوة الأمين العام للبنـد ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .